جمهورية مصر العربية
الهيئة العامة للرقابة المالية

تقرير الربع الأول من عام 2026

القرية الذكية، مبنى ١٣٦، الجيزة، مصر الرقم البريدى : ١١٠
تليفون: ٣٥٣٤٥٣٥٠ ٢٠٢+ فاكس: ٣٥٣٧٠٠٣٦ ٢٠٢+
WWW.FRA.GOV.EG

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابي والخدمي لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل الاستهلاكي وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وسجل الضمانات المنقولة.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة إلى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والتطوير

القرية الذكية. مبنى 137 – الجيزة

رقم بريدي: 12577

تليفون: 35370040 +202

فاكس: 35370041 +202

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة:

www.fra.gov.eg

محتويات التقرير

أولًا: تطور نشاط سوق الأوراق المالية..... 4

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)..... 4

2. تطور النشاط في السوق الثانوي 5

ثانيًا : شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني..... 10

ثالثًا: تطور نشاط التمويل العقاري 15

رابعًا: التأجير التمويلي..... 20

خامسًا : نشاط التخصيم 22

سادسًا: التمويل الاستهلاكي..... 25

سابعًا: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر..... 28

ثامنًا: سجل الضمانات المنقولة 41

تاسعًا: أخبار الهيئة..... 45

أولًا: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــــان	يناير-مارس 2026	يناير-مارس 2025	معدل التغير %
إجمالي قيمة إصدارات الأسهم (تأسيس + زيادة رأس المال + تعديل قيمة اسمية + وتخفيض رأس المال)	86,098	124,005	-30.57%
إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم	5,038	34,272	-85.30%
إجمالي قيمة الإصدارات	91,136	158,278	-42.42%

يتضح من الجدول السابق، انخفاض إصدارات الأسهم (تأسيس وزيادة وتخفيض وتعديل رأس المال) بنسبة 30.57%، لتسجل حوالي 86.1 مليار جنيه في يناير- مارس 2026 مقارنة بنحو 124.01 مليار جنيه في نفس الفترة من العام السابق. ويرجع ذلك الإنخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض إصدارات أسهم (تعديل القيمة الإسمية وتخفيض رأس المال) خلال الفترة من يناير- مارس 2026 لتسجل 2.13 مليار جنيه مقارنة بنحو 26.46 مليار جنيه في الفترة المناظرة من العام السابق.

وعلى الجانب الآخر انخفضت إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم بنسبة 85.3%، ويرجع ذلك الانخفاض إلى إصدار عدد 4 سندات توريق بقيمة 5.04 مليار جنيه في الفترة يناير- مارس 2026، مقارنة بإصدار عدد 2 سندات توريق بقيمة 2.1 مليار جنيه وعدد 1 سندات شركات بقيمة 25.2 مليار جنيه، كما تم إصدار عدد 1 صكوك بقيمة 7 مليار جنيه في نفس الفترة من العام السابق.

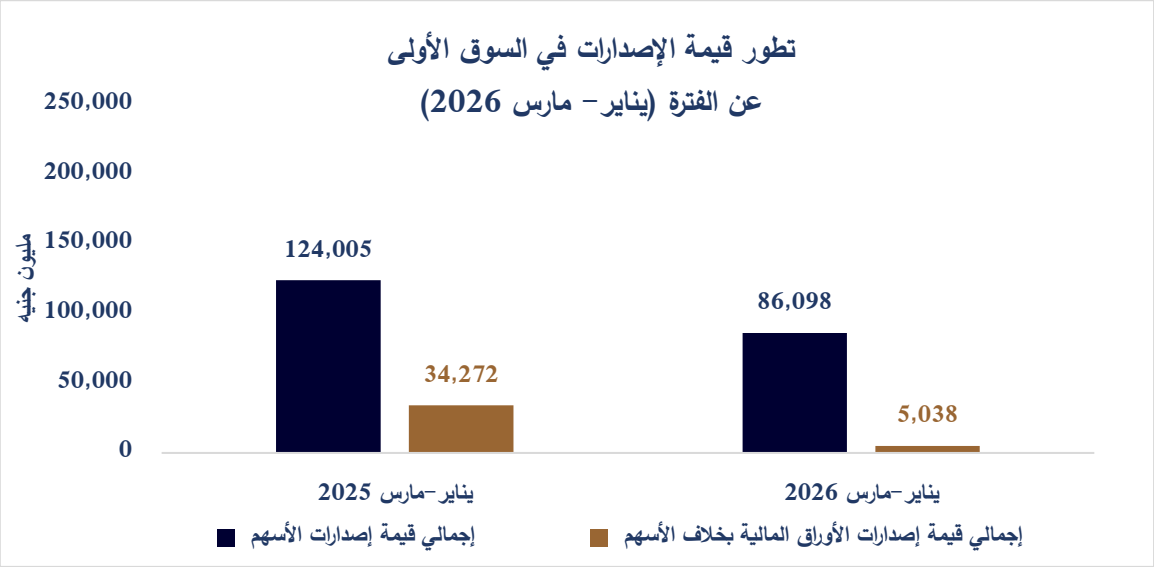

تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

أ- المؤشرات

جدول (1-2): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

المؤشر	إغلاق مارس 2026	إغلاق مارس 2025	معدل التغير (%)
EGX30 (مقوم بالجنيه)	45,322	32,026.14	41.51%
EWI EGX70	12,535	9,046.54	38.56%
EGX100 EWI	17,427	12,462.04	39.84%
مؤشر تميز	24,836	11,582.56	114.43%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الأول عن عامي 2026 &2025)

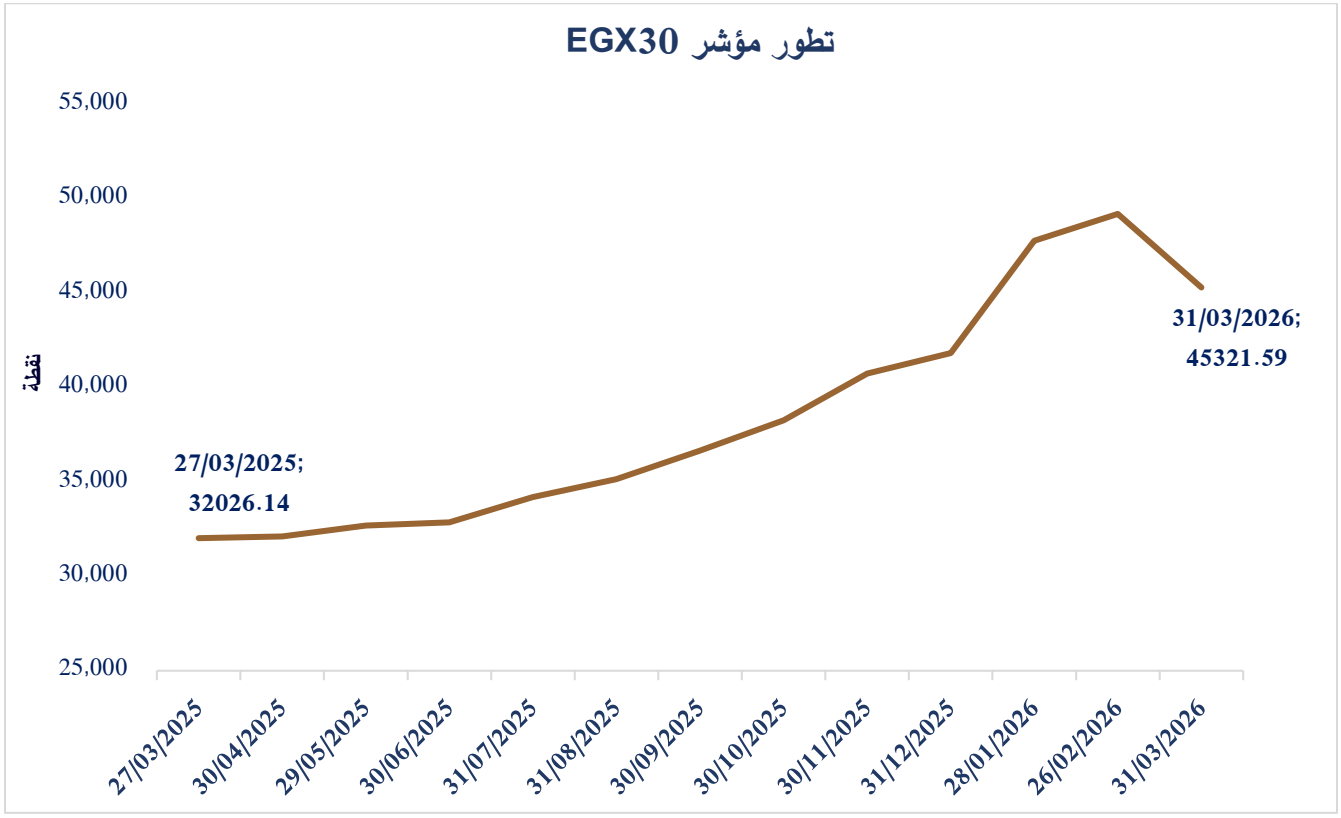

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (يناير – مارس 2026):

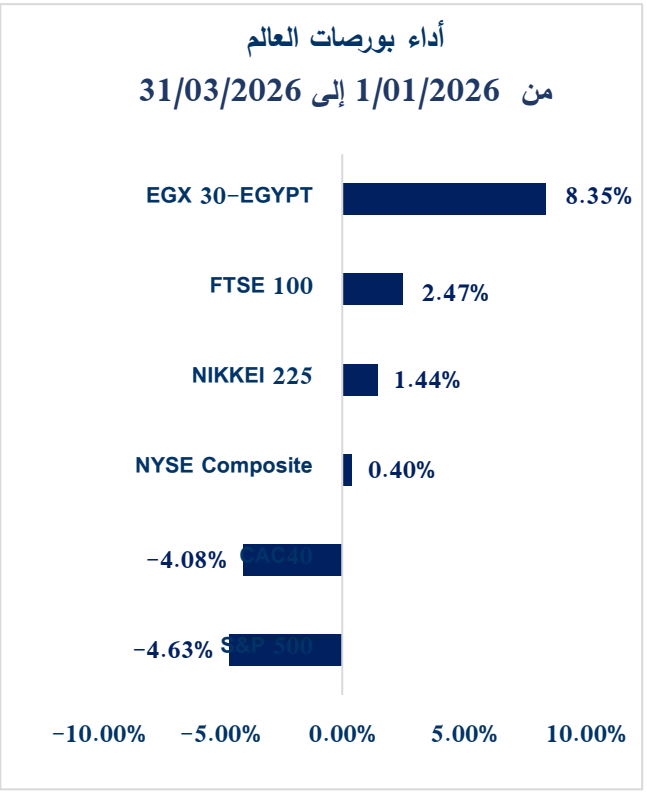

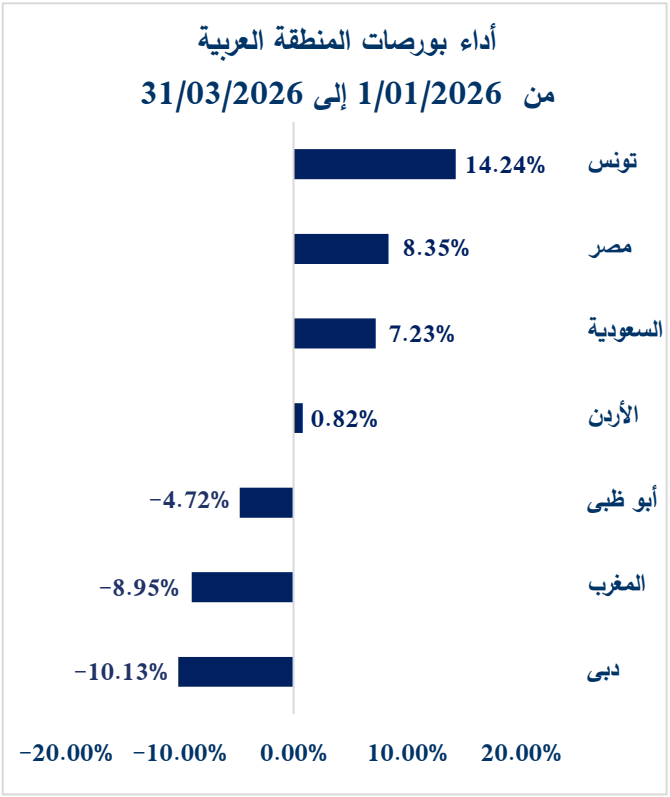

السوق	المؤشر
الأردن	Amman SE General (AMGNRLX)
السعودية	Tadawul All Shares (TASI)
أبو ظبي	ADX General (ADI)
دبي	DFM General (DFMGI)
تونس	TUNINDEX (TUNINDEX)
المغرب	Moroccan All Shares (MASI)
البحرين	Bahrain All Shares (BAX)
مصر	EGX 30
المملكة المتحدة	FTSE 100
فرنسا	CAC40
الولايات المتحدة	S&P 500
اليابان	NIKKEI 225
نيويورك	NYSE

تعاملات المستثمرين خلال الفترة يناير – مارس 2026:

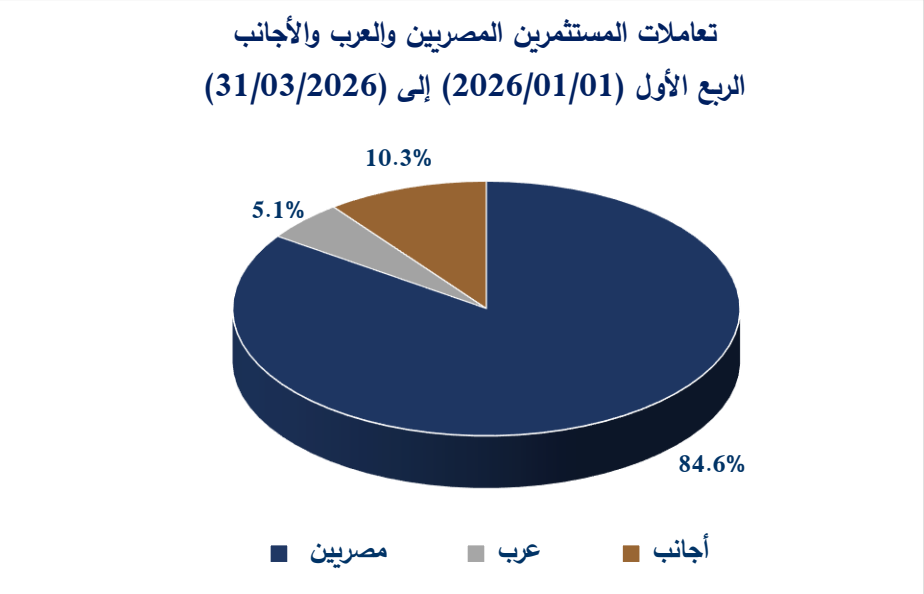

يتضح من البيانات استحواذ تعاملات المصريين على الأسهم المقيدة بعد استبعاد الصفقات خلال الربع الاول من عام 2026 على النسبة الأكبر والتي بلغت نحو 84.6% ثم الأجانب بنسبة 10.3% ثم جاءت تعاملات العرب بنسبة 5.1%.

ب-إجماليات التداول على الأوراق المالية

- **تداولات الأسهم والسندات وأذون الخزانة**

جدول (1-3): بيان بإجماليات التداول على الأسهم والسندات وأذون الخزانة

البيـــــــان	يناير-مارس 2026	يناير-مارس 2025	معدل التغير (%)
قيمة تداول الأسهم (بالمليون جنيه)	409,454	308,638	32.7%
قيمة تداول السندات وأذون الخزانة (بالمليون جنيه)	5,644,209	3,978,547	41.9%
إجمالي قيمـة التـــداول (بالمليون جنيه)	6,053,663	4,287,185	41.20%
إجمالي حجم التداول (بالمليون ورقة)	100,315	99,476	0.84%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الأول من عامي 2026 & 2025).

إرتفعت إجمالي قيمة التداول بنسبة 41.2% لتسجل 6,053.7 مليار جنيه في يناير- مارس 2026، مقارنة بنحو 4,287.2 مليار جنيه في ذات الفترة من العام السابق، حيث ارتفعت قيمة التداول على السندات وأذون الخزانة لتسجل 5,644.2 مليار جنيه في يناير- مارس 2026 مقارنة بحوالي 3,978.5 مليار جنيه في نفس الفترة من العام السابق، بمعدل زيادة بلغ 41.9%. وتجدر الإشارة إلى انه بدء التداول على أذون الخزانة المصرية منذ نهاية سبتمبر 2023 مما أسهم في تحقيق قيم غير مسبوقة لتداول أدوات الدخل الثابت الحكومية (متضمنة أذون الخزانة).

ج-رأس المال السوقي في نهاية الربع الأول من عام 2026

جدول (1-4): رأس المال السوقي

(القيمة بالمليار جنيه)

رأس المال السوقى	إغلاق مارس 2026	إغلاق مارس 2025	معدل التغير عن الفترة المقارنة (%)
أسهم مقيدة بالسوق الرئيسى	3234.9	2248.8	43.85%
أسهم EGX 30	1714.5	1307.7	31.11%
أسهم سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة	3.7	2.9	27.59%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الأول من عامي 2026 & 2025).

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو 3234.9 مليار جنيه في نهاية الربع الاول من عام 2026 وذلك بزيادة بلغت نحو 43.85% عن الفترة المثيلة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي [1] بنهاية الفترة نحو 17.84%.

د- أعداد المكودين الجدد

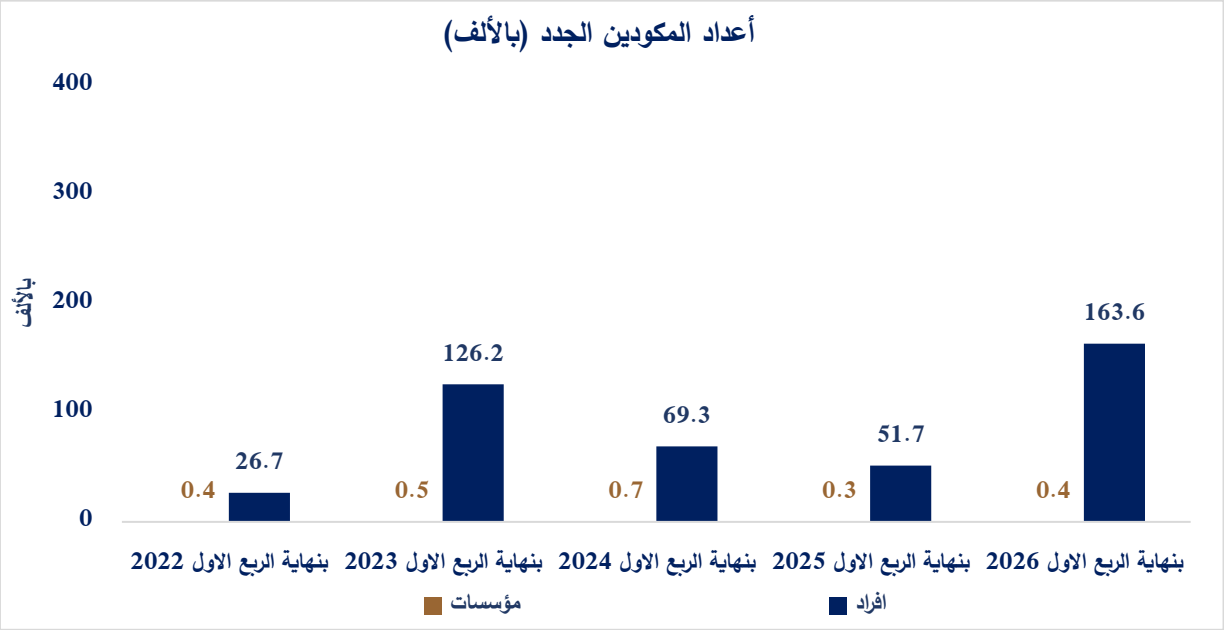

سجلت اعداد المكودين الجدد ارتفاع ملحوظ بنهاية مارس عام 2026 ليسجل نحو 164 ألف مكود مقابل حوالي 52 ألف مكود بنهاية مارس 2025 بمعدل زيادة بلغ 215%.

[1] الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة: 18136.2 مليار جنيه لعام 2025/2024 (بسعر السوق والأسعار الجارية) ومصدره وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ثانيًا: نشاط التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

أولاً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع النشاط" عن الربع الأول من (يناير – مارس 2026):

جدول (2-1): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع النشاط)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	يناير – مارس 2026	يناير – مارس 2025	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	17,535.9	17,541.5	-0.03%
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الاشخاص وتكوين الأموال	14,148.8	12,785.6	10.7%
إجمالي	31,684.7	30,327.1	4.5%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	5,542.8	6,647.5	-16.6%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	7,651.9	7,135.4	7.2%
إجمالي	13,194.7	13,782.9	-4.3%

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات.

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

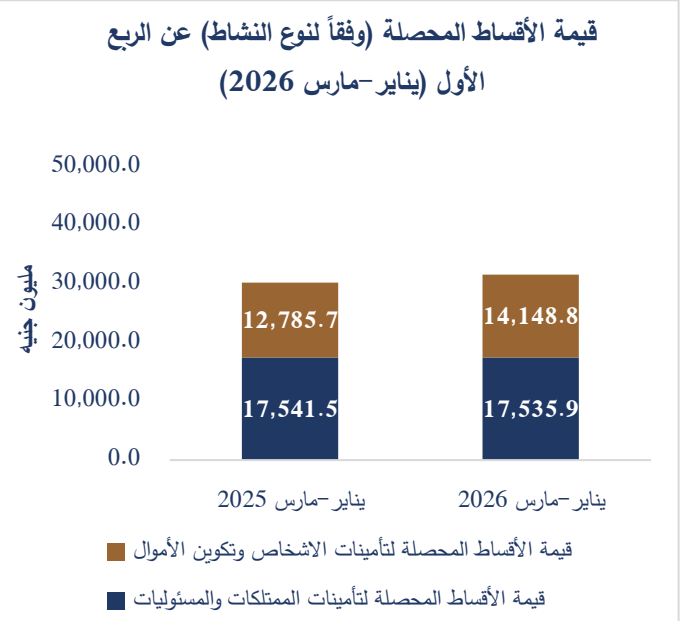

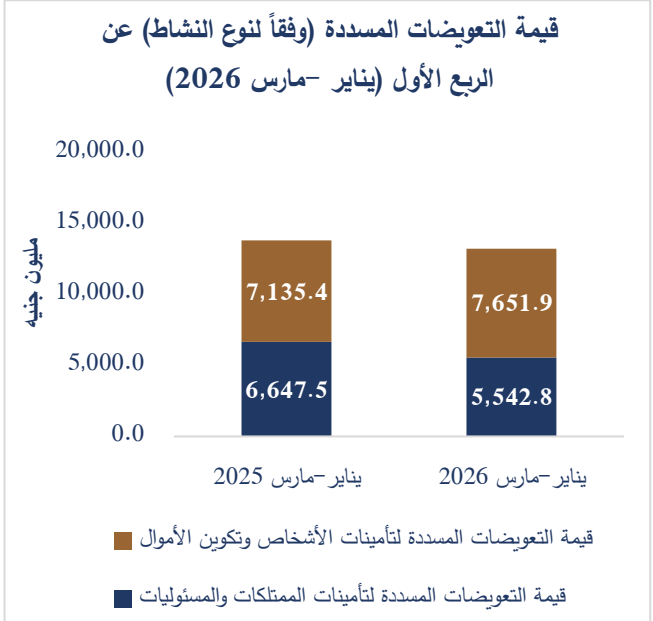

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

ارتفاع قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والحياة إلى 31.7 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2026 بالمقارنة بـ 30.3 مليار جنيه خلال الربع الاول من عام 2025 وبمعدل ارتفاع بلغ 4.5 %، حيث يلاحظ انخفاض طفيف في الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات إلى 17.53 مليار جنيه خلال الربع الأول من 2026 مقابل 17.54 مليار جنيه خلال الربع الأول من 2025، بينما ارتفعت الأقساط المحصلة لتأمينات الحياة إلى 14.2 مليار جنيه خلال الربع الأول من 2026 مقابل 12.8 مليار جنيه خلال الربع الأول من 2025.

انخفاض قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والحياة إلى 13.2 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2026 بالمقارنة بـ 13.8 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2025 وبمعدل انخفاض بلغ 4.3%، حيث انخفضت التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات قيمة 5.5 مليار جنيه خلال الربع الأول من 2026 مقابل 6.6 مليار جنيه خلال الربع الأول من 2025، بينما ارتفعت التعويضات المسددة لتأمينات الحياة إلى 7.7 مليار جنيه خلال الربع الأول من 2026 مقابل 7.1 مليار جنيه خلال الربع الأول من 2025.

ثانياً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع التأمين" عن الربع الأول من (يناير – مارس 2026):

جدول (2-2): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع التأمين)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	يناير – مارس 2026	يناير – مارس 2025	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجارى	26,094.7	25,875.4	0.8%
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التكافلى	5,590.0	4,451.8	25.6%
إجمالي	31,684.7	30,327.2	4.5%
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجارى	11,682.3	12,314.0	-5.1%
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التكافلى	1,512.3	1,469.0	2.9%
إجمالي	13,194.7	13,783.0	-4.3%

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

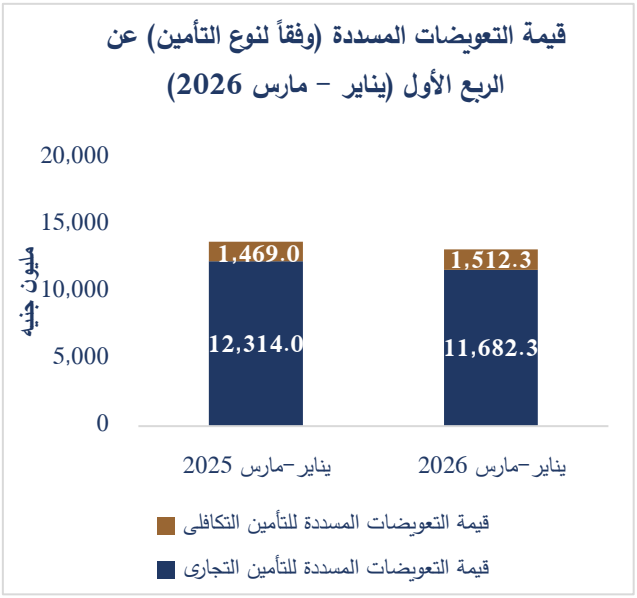

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

ارتفاع قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجاري والتكافلي إلى 31.7 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2026 بالمقارنة بـ 30.3 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2025 وبمعدل ارتفاع بلغ 4.5%، حيث ارتفعت قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجاري إلى26.1 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2026 بالمقارنة بـ 25.9 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2025، كما ارتفعت الأقساط المحصلة للتأمين التكافلي خلال الربع الأول من عام 2026 لتصل إلى 5.6 مليار جنيه بالمقارنة بـ 4.5 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2025.

انخفاض قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجاري والتكافلي إلى 13.2 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2026 بالمقارنة بحوالي 13.8 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2025 وبمعدل انخفاض بلغ 4.3%، حيث انخفضت قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجاري إلى 11.7 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2026 بالمقارنة بنحو 12.3 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2025، بينما ارتفعت التعويضات المسددة للتأمين التكافلي خلال الربع الأول لعام 2026 إلى 1.51 مليار جنيه بالمقارنة بـ 1.46 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2025.

شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:

أ- بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة:

جدول (2-3): عدد شركات التأمين والأنشطة المساعدة

البيان	حتى مارس 2026	حتى مارس 2025
شركات التأمين	38	40
جمعيات التأمين التعاونى	1	1
مجمعات التأمين	6	5
صناديق التأمين الحكومية	6	6

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- يتضمن عدد شركات التأمين الشركة الأفريقية لإعادة التأمين التكافلي (وهي شركة منشأة وفقاً لقانون المناطق الحرة).

ب- بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (2-4): عدد المهنيين في مجال التأمين

البيان	حتى مارس 2026	حتى مارس 2025
وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)	99	97
وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)	16206	14161
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)	26	32
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)	295	302
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)	8	9
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)	328	328
الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)	50	46

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- ترجع أسباب الانخفاض بصفة عامة بسبب الشطب من سجلات الهيئة.

صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 9.8 مليار جنيه عن الربع الأول (2026/1/1-2026/3/31) مقابل نحو 6.5 مليار جنيه في الربع المقابل له في العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ نحو 51.6%، وتتمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ، ب – ودائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا لأحكام قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 269 لسنة 2024 بشأن قواعد وضوابط ونسب استثمار أموال صناديق التأمين الخاصة.

ثالثًا: تطور نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الأول من عام 2026:

جدول (3-1): عدد العملاء وقيمة التمويل (يناير – مارس 2026)

	عدد العملاء		معدل التغير %	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)		معدل التغير %
	يناير- مارس 2026	يناير- مارس 2025		يناير- مارس 2026	يناير- مارس 2025	
الإجمالي	3807	4838	-21.31%	13142	11183	17.52%

يتضح من الجدول انخفاض عدد العملاء الجدد خلال الفترة من (2026/01/01-2026/3/31) بنسبة تصل إلى 21.31%- بالمقارنة بالفترة المثيلة من عام 2025، بينما ارتفعت قيمة التمويل الممنوح بنحو 17.52% بالمقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق.

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-2): بيان بعدد العملاء (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (يناير – مارس 2026)

فئة المساحات م2	يناير – مارس 2026		يناير – مارس 2025		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
من 0 -66 م2	623	16.36%	232	4.80%	168.53%
من 66-86 م2	225	5.91%	546	11.29%	-58.79%
أكبر من 86 م2	2959	77.73%	4060	83.92%	-27.12%
الإجمالي	3807	100%	4838	100%	-21.31%

يتضح من الجدول السابق استحواذ العملاء حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من86 م^2) على أعلى نسبة بلغت نحو 77.73% في الربع الأول من عام 2026، كما استحوذ العملاء من نفس فئة مساحة

الوحدات (أكبر من 86 م^2) على أعلى نسبة أيضاً بلغت نحو 83.92% في الربع الأول من عام 2025.

عدد العملاء موزعاً حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-3): بيان بعدد العملاء موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (يناير – مارس 2026)

نوع الغرض	يناير – مارس 2026		يناير – مارس 2025		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
سكنى	2961	77.78%	4569	94.44%	-35.19%
أخرى	846	22.22%	269	5.56%	214.50%
الإجمالي	3807	100%	4838	100%	-21.31%

قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع العميل

جدول (3-4): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (يناير – مارس 2026)

نوع العميل	يناير – مارس 2026		يناير – مارس 2025		معدل التغير%
	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	
عادى	4726	35.96%	1982	17.73%	138.37%
عميل صندوق	0	0.00%	0	0.00%	-100.00%
محافظ مشتراه	8417	64.04%	9201	82.27%	-8.52%
الإجمالي	13142	100%	11183	100%	17.52%

قيمة التمويل العقاري موزعًا حسب التوزيع الجغرافي

جدول (3– 5) بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع التوزيع الجغرافي (يناير – مارس 2026)

البيـــــان	يناير– مارس 2026		يناير– مارس 2025	
	عدد عقود التمويل العقاري	قيمة التمويل العقارى (مليون جنيه)	عدد عقود التمويل العقاري	قيمة التمويل العقارى (مليون جنيه)
القاهرة	1,837	9,126	4,705	10,741
الجيزة	1,040	1,986	47	407.8
الإسكندرية ومطروح	898	1,537	55	434.4
البحر الأحمر	8	159	22	39.9
محافظات أخرى	24	334	12	119.3
الاجمالى	3,807	13,142	4,841	11,743

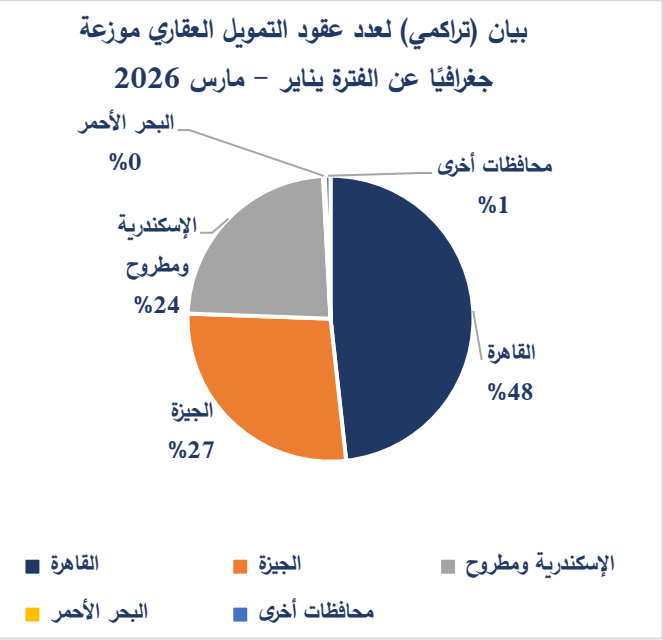

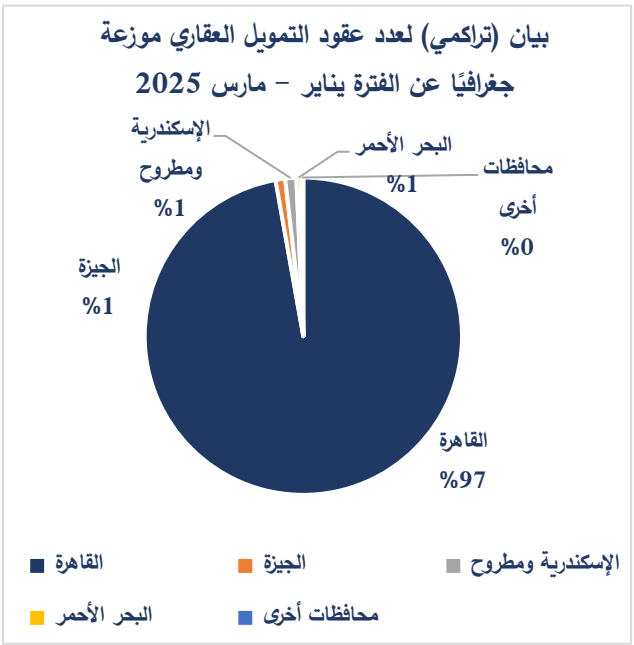

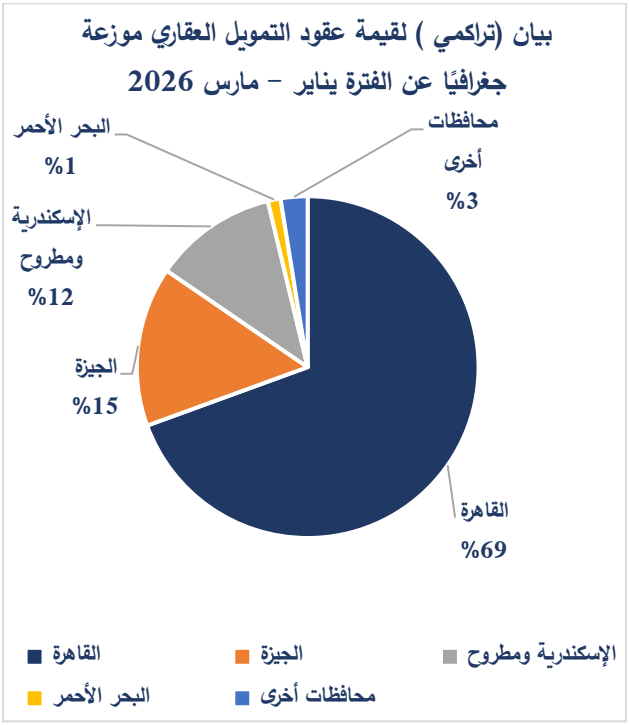

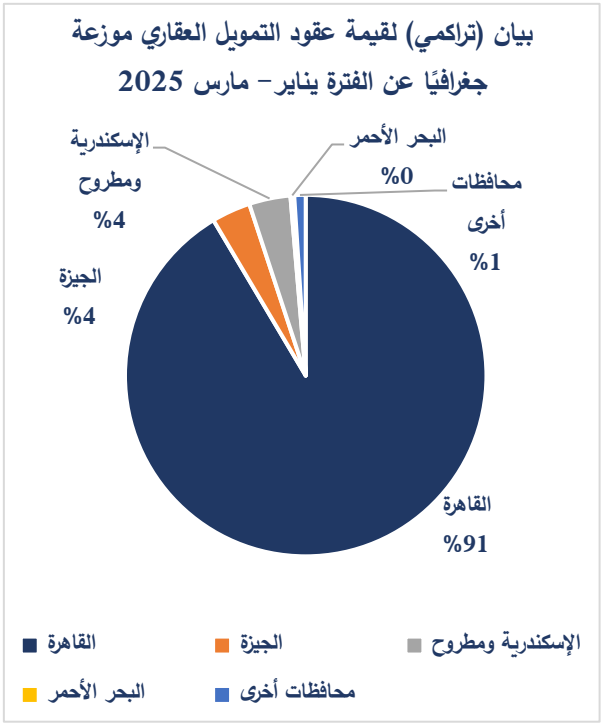

جدول (3– 6) عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري

البيـــان	في نهاية مارس 2026	في نهاية مارس 2025	معدل التغير %
عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	29	25	16%
إجمالي قيمة رؤوس الأموال المصدرة للشركات (بالمليون جنيه)	12340.9	8552.3	44.3%

يتضح من الجدول أنه قد بلغ عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري وشركات إعادة التمويل العقاري 29 شركة بنهاية الربع الأول لعام 2026، مقابل 25 شركة في نهاية الربع الاول من عام 2025 (مع عدم الأخذ في الاعتبار بنك ناصر الاجتماعي–هيئة عامة).

خبراء التقييم العقاري

بلغ عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية الربع الأول من عام 2026 نحو (181) خبير، بالمقارنة بعدد (179) خبير تقييم عقاري في نهاية الفترة المثيلة من عام 2025 بمعدل ارتفاع بلغ 1.1% كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (3 –7) عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية مارس 2026

البيـــان	في نهاية مارس 2026	في نهاية مارس 2025	معدل التغير %
عدد خبراء التقييم العقاري	181	179	1.1%

رابعًا: التأجير التمويلي

عدد وقيمة العقود

جدول (4-1) تطور نشاط التأجير التمويلي

البيان	يناير- مارس 2026	يناير – مارس 2025	معدل التغير %
عدد العقود	510	603	-15.42%
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	36,406.4	42,208.8	-13.75%

شهدت الفترة (يناير – مارس) عام 2026 انخفاض في هذا النشاط من حيث قيمة عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2025، حيث انخفضت قيمة العقود خلال الفترة لتصل إلى نحو 36.41 مليار جنيه مقارنةً بحوالي 42.21 مليار جنيه خلال الفترة المثيلة من العام السابق بمعدل انخفاض قدره 13.75%، كما انخفض عدد العقود إلى 510 عقدًا مقارنة بـ 603 عقدًا وبمعدل انخفاض بلغ 15.42%.

وتجدر الاشارة إلى أن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التي يمكن أن تدعم الاقتصاد القومي، في ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة في توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة في الموازنة العامة للدولة كما أنه يمكن أن يسهم في تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.

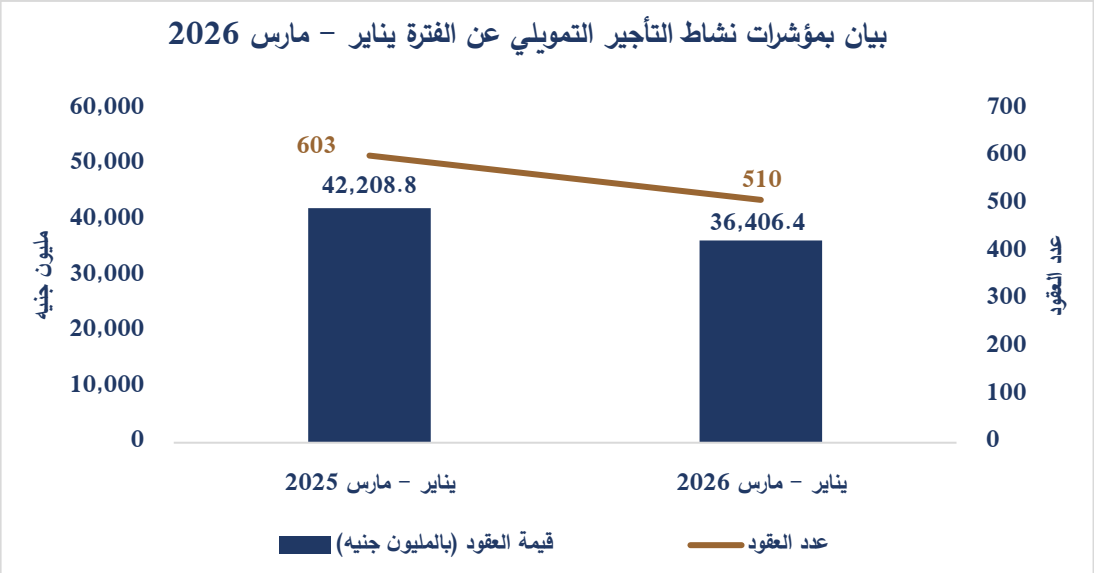

تصنيف عقود التأجير التمويلي حسب الاستثمارات

جدول (4-2) تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط

م	النشاط	يناير – مارس 2026		يناير – مارس 2025	
		قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	عقارات وأراضي	23,317.5	64.0%	30,522.5	72.31%
2	سيارات نقل	3,214.6	8.8%	3,150.6	7.46%
3	سيارات ملاكي	1,398.1	3.8%	1,712.5	4.06%
4	خطوط انتاج	582.6	1.6%	988.2	2.34%
5	معدات ثقيلة	229.9	0.6%	915.7	2.17%
6	آلات ومعدات	5,246.4	14.4%	1,776.1	4.21%
7	بواخر	569.6	1.6%	36.1	0.09%
8	أجهزة مكتبية	3.6	0.0%	12.8	0.03%
9	أخرى	1,843.9	5.1%	3,094.2	7.33%
الإجمالي		36,406.16	100%	42,208.83	100%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة (يناير – مارس) 2026 شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت نحو 23.32 مليار جنيه وبنسبة 64% من إجمالي قيمة العقود وكان هذا النشاط قد استحوذ أيضاً على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي في الفترة المثيلة من العام السابق بنسبة بلغت 72.31% ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب نشاط آلات ومعدات باستحواذه على 14.4% من إجمالي قيمة العقود وبقيمة تقدر بحوالي 5.25 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث نشاط سيارات نقل بقيمة عقود بلغت نحو 3.21 مليار جنيه وبنسبة 8.8 %من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

خامسًا: نشاط التخصيم

قيمة الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة حوالي 59.78 مليار جنيه في نهاية مارس 2026 بالمقارنة بنحو 40.21 مليار جنيه في نهاية مارس 2025، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 48.7%.

جدول (5-1) قيمة الأرصدة المدينة

البيان	في نهاية مارس 2026	في نهاية مارس 2025	معدل التغير %
قيمة الأرصدة المدينة (بالمليون جنيه)	59,778.2	40,212.8	48.7%
الشركات المحيلة (العملاء)	958	747	28.2%

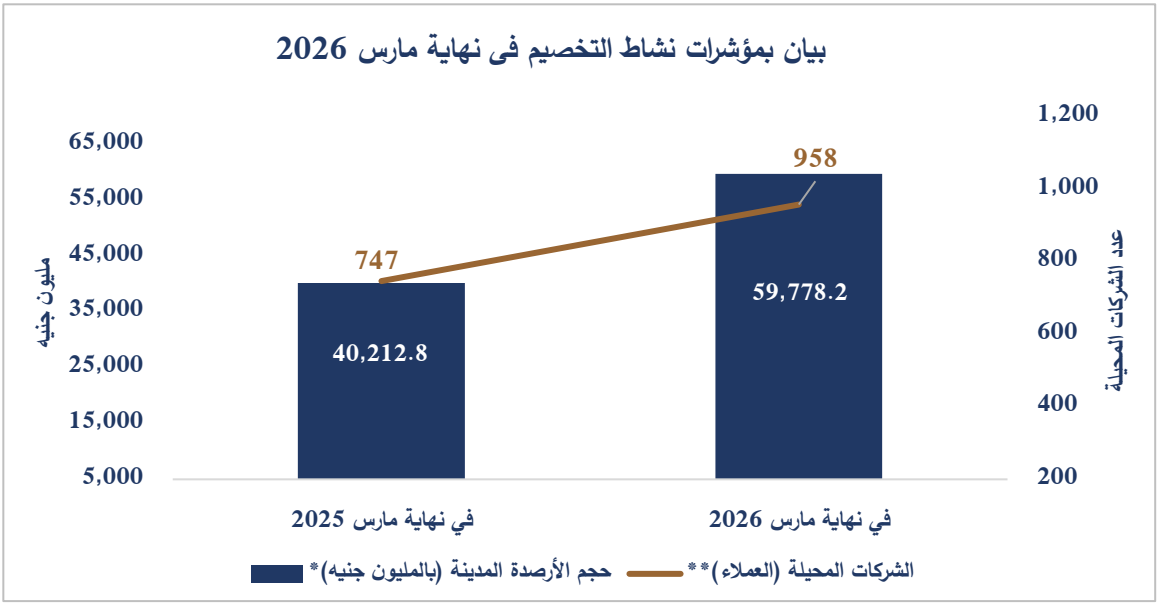

قيمة الأوراق المخصمة

جدول (5-2) قيمة الأوراق المخصمة

البيان	يناير – مارس 2026	يناير – مارس 2025	معدل التغير%
إجمالي قيمة الأوراق المخصمة (بالمليون جنيه)	40,165.8	[2]29,398.0	36.6%
مع حق الرجوع (بالمليون جنيه)	21,911.5	17,098.5	28.1%
بدون حق الرجوع (بالمليون جنيه)	18,254.3	12,299.5	48.4%

[2] تم تعديل قيمة الأوراق المخصمة نتيجة لقيام بعض الشركات بتعديل قيمتها.

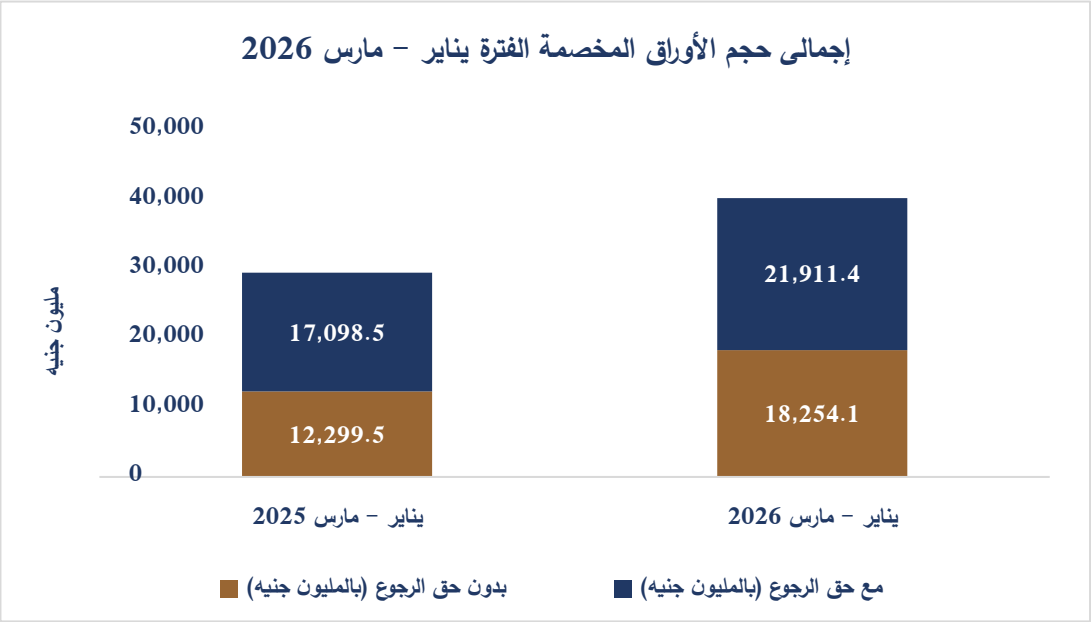

جدول (5-3) قيمة الأوراق المخصمة وفقًا للنطاق الجغرافي (محلي – دولي)

البيان	يناير – مارس 2026	يناير – مارس 2025	معدل التغير %
إجمالي قيمة الأوراق المخصمة (بالمليون جنيه)	40,165.8	29,398	36.63%
محلي (بالمليون جنيه)	39,338.7	27,973	40.6%
دولي (بالمليون جنيه)	827.1	1,425.0	-42.0%

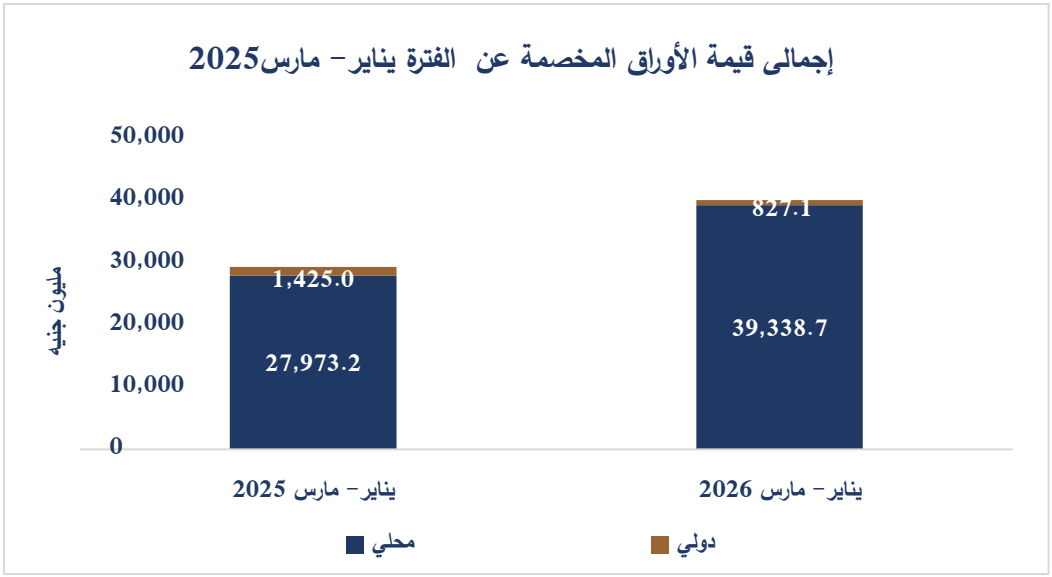

جدول (5-4) شركات التخصيم

البيـــــــان	في نهاية مارس 2026	في نهاية مارس 2025
إجمالي عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التخصيم (سواء شركات متخصصة في مجال التخصيم أو إضافة نشاط التخصيم لنشاط آخر)	39	41

سادسًا: التمويل الاستهلاكي

يقصد بالتمويل الاستهلاكي كل أشكال التمويل التي تتجه إلى تمكين المقترض من شراء سلعة معمرة بغرض الاستهلاك وسداد ثمنها على فترة زمنية ممتدة، فهو يخاطب في المقام الأول القطاع العائلي، ويستفيد به كذلك الأشخاص الاعتبارية. ويعد التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتيح للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي الذي يعد أحد الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، كما يمثل عنصرًا رئيسيًا في البرنامج القومي (رؤية مصر 2030).

ويعد نشاط التمويل الاستهلاكي أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية باعتبارها الجهة التي اختصها قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم (18) لسنة 2020.

عدد العملاء وقيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح:

جدول (6-1) بيانات نشاط التمويل الاستهلاكي

البيان	يناير -مارس 2026	يناير-مارس 2025	معدل التغير
عدد العملاء (بالألف)	3,775.7	2,319.4	62.8%
إجمالي قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	29,565.5	17,465.3	69.3%

ارتفع عدد عملاء التمويل الاستهلاكي ليبلغ 3,775.7 ألف عميل خلال الربع الاول (يناير- مارس) 2026 مقارنة بنحو 2,319.4 ألف عميل خلال الربع المناظر من العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ 62.8%، بينما بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح حوالي 29.6 مليار جنيه خلال الربع الاول من عام 2026 مقارنة بـ 17.5 مليار جنيه في الفترة المثيلة من العام السابق بمعدل زيادة بلغ 69.3%.

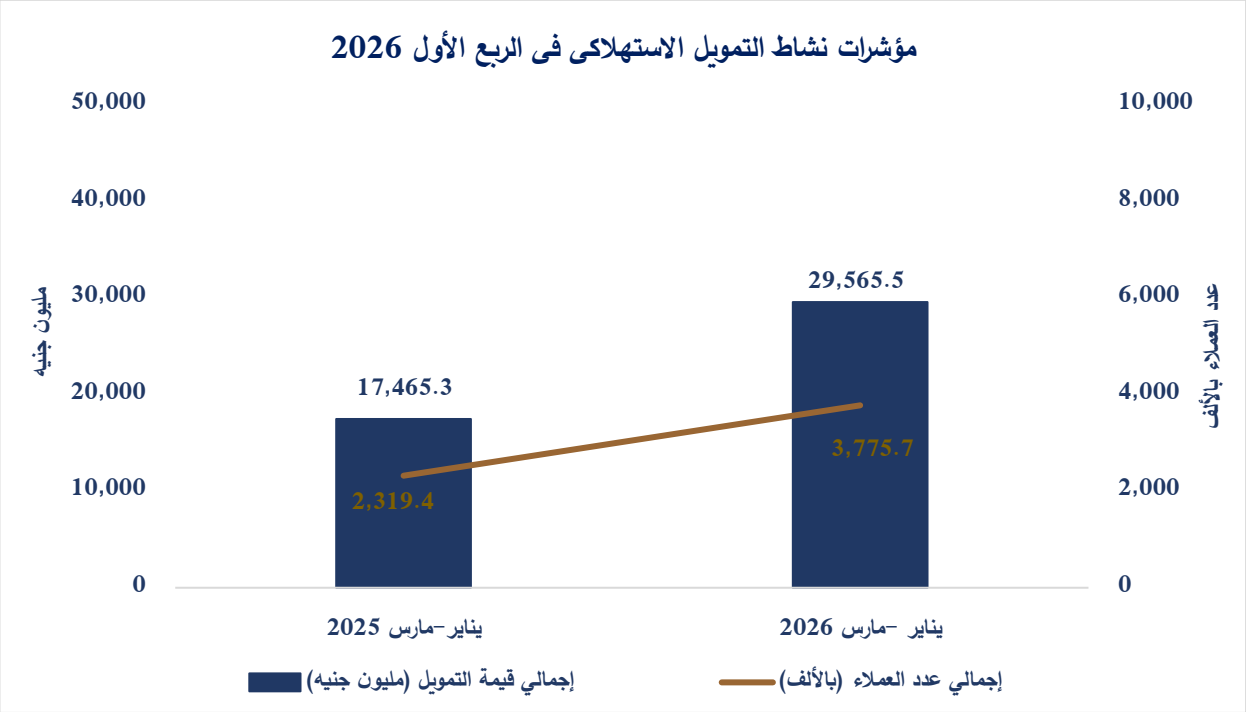

تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقًا لنوع السلع والخدمات

جدول (6-2) تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقًا لنوع السلع والخدمات

م	نوع السلعة	يناير-مارس 2026	
		قيمة التمويل (مليون جنيه)	النسبة %
1	شراء سيارات ومركبات	7,039.7	23.8%
2	الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية	6,800	23.0%
3	سلع استهلاكية من خلال كارت التمويل	3,796.5	12.8%
4	الأجهزة الكهربائية والمنزلية	2,431.5	8.2%
5	هواتف محمولة	1,715.7	5.8%
6	الملابس والاحذية والشنط والساعات والنظارات والأكسسوارات	952.7	3.2%
7	المواد الغذائية	718.3	2.4%
8	المنصات الالكترونية	668.3	2.3%
9	أخرى	5,443.12	18.4%
	الإجمالي	29,565.5	100%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من (يناير–مارس) 2026 شهدت استحواذ شراء السيارات والمركبات على النصيب الأكبر من قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح بقيمة بلغت نحو 7.0 مليار جنيه وبنسبة 23.8% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح، ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية بنسبة 23.0% من إجمالي قيمة التمويل وبقيمة بلغت حوالي 6.8 مليار جنيه، ثم في الترتيب الثالث سلع إستهلاكية من خلال كارت التمويل بقيمة تمويل بلغت نحو 3.8 مليار جنيه وبنسبة 12.8% من إجمالي قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح خلال الفترة محل الدراسة.

قيمة التمويل الاستهلاكي وفقًا لنوع السلع عن الفترة يناير – مارس 2026

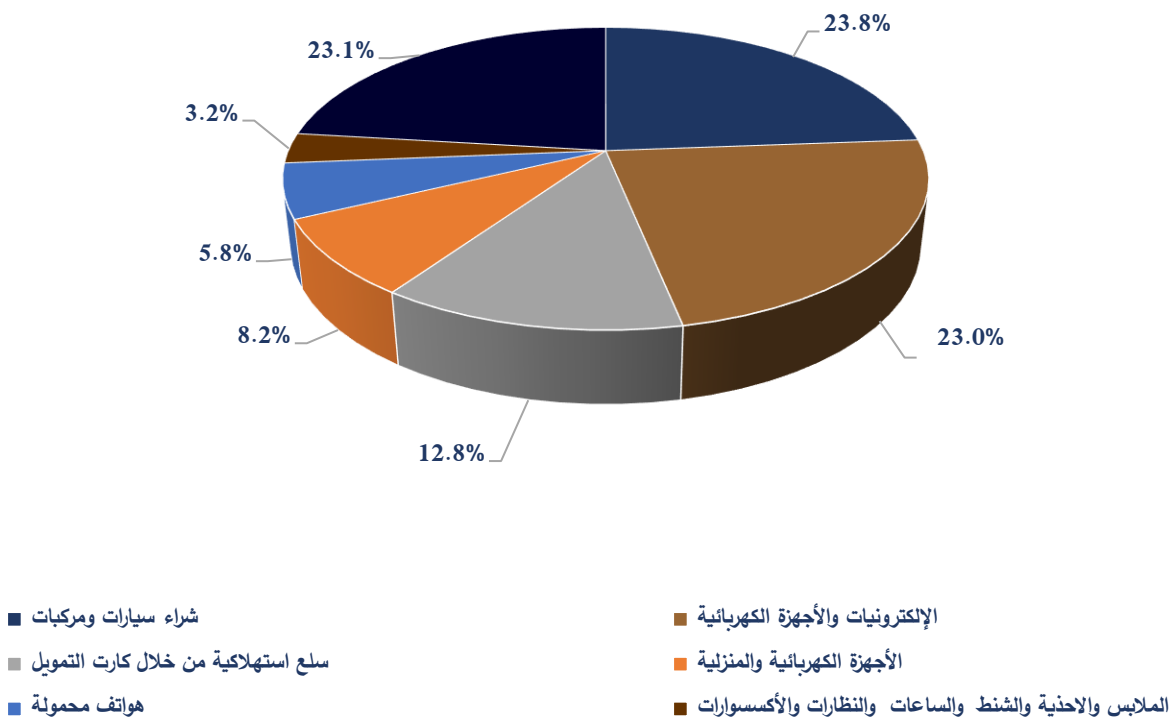

سابعًا: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
نهاية الربع الأول من عام 2026 مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2025

1) تطور عدد المستفيدين وأرصدة التمويل

جدول (7-1) تطور نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في نهاية الربع الأول 2026:

النشاط	في نهاية الربع الأول 2026		في نهاية الربع الأول 2025	
	عدد المستفيدين (بالألف)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	عدد المستفيدين (بالألف)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)
تمويل المشروعات متناهية الصغر	3,445.8	73,639.5	3,700.8	65,796.7
تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	16.7	25,322.3	14.1	18,782.6
الإجمالى	3,462.5	98,961.7	3,714.9	84,579.3

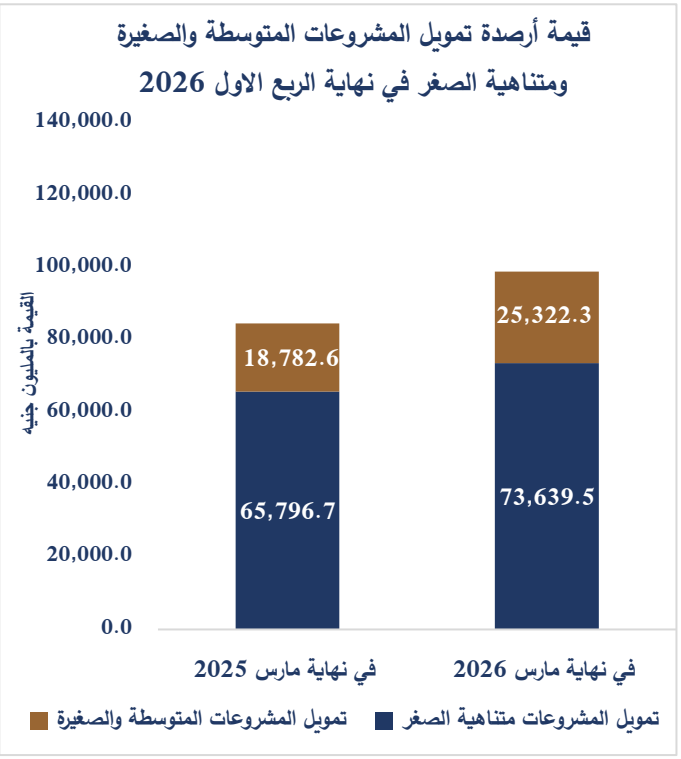

2) عدد المستفيدين وقيمة التمويل الممنوح

جدول (8-1) تطور عدد المستفيدين وقيمة التمويل الممنوح للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في نهاية الربع الأول 2026:

النشاط	في نهاية الربع الأول 2026		في نهاية الربع الأول 2025	
	عدد المستفيدين (بالألف)	قيمة التمويل الممنوح (بالمليون جنيه)	عدد المستفيدين (بالألف)	قيمة التمويل الممنوح (بالمليون جنيه)
تمويل المشروعات متناهية الصغر	720.0	22,607.3	785.8	20,625.5
تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	1.90	3,660.2	1.9	3,747.2
الإجمالى	721.9	26,267.5	787.7	24,372.7

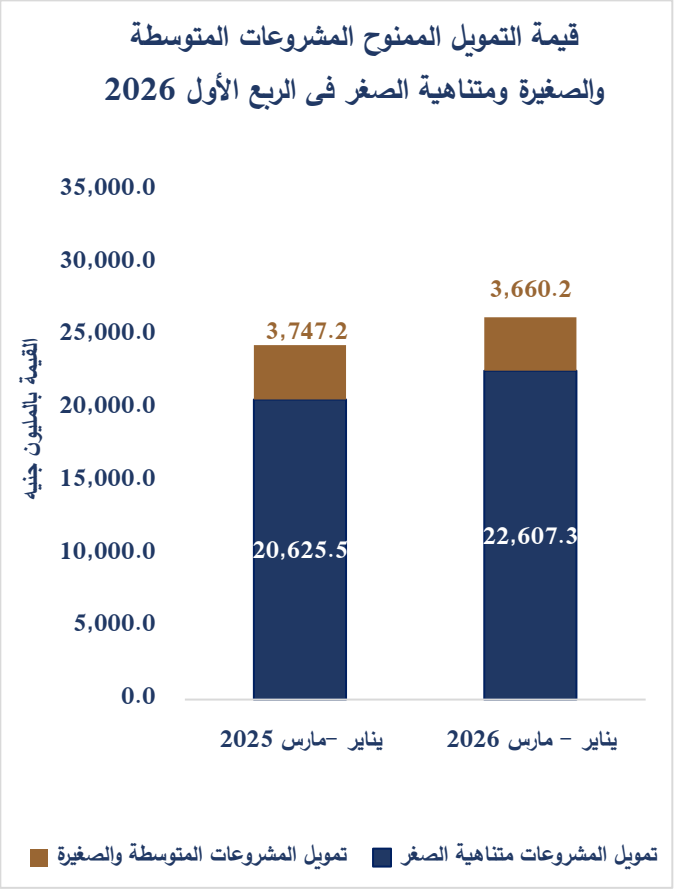

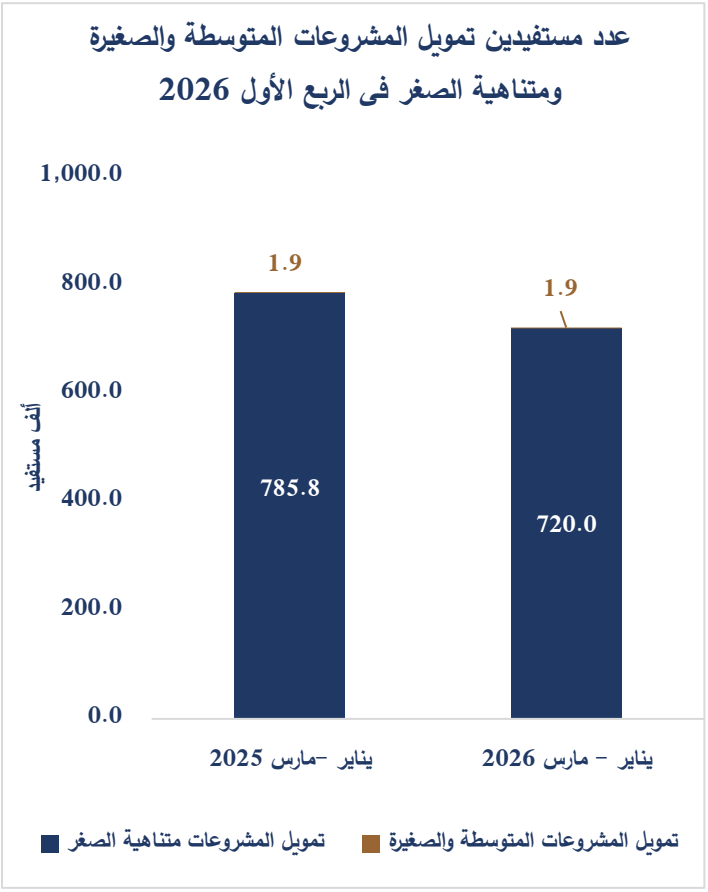

3) تطور أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (وفقاً للحصص السوقية) :

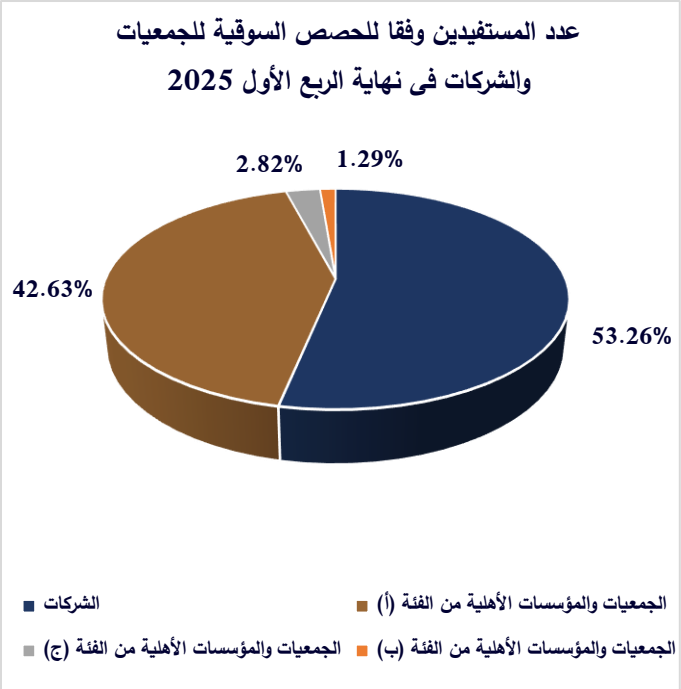

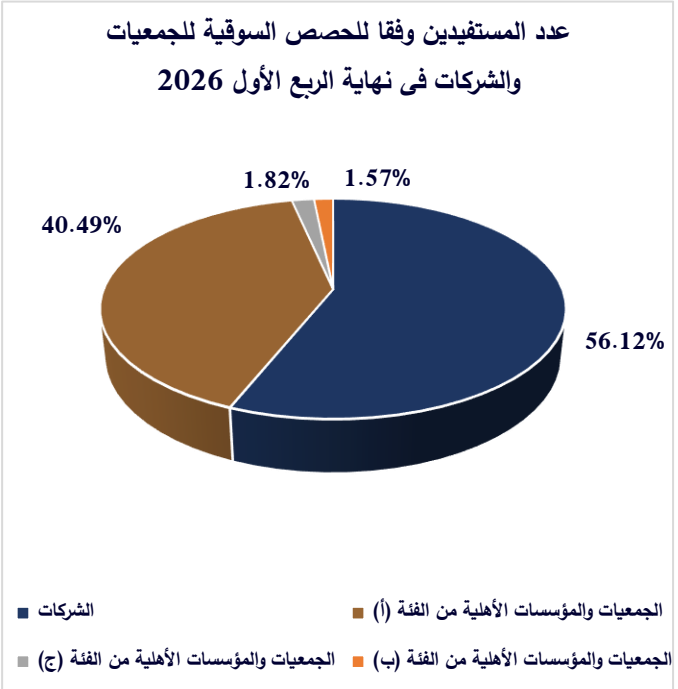

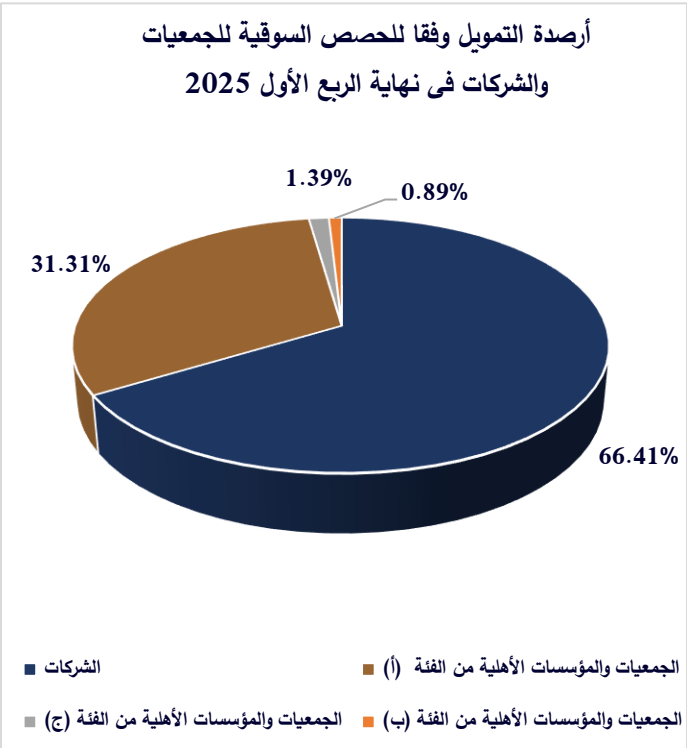

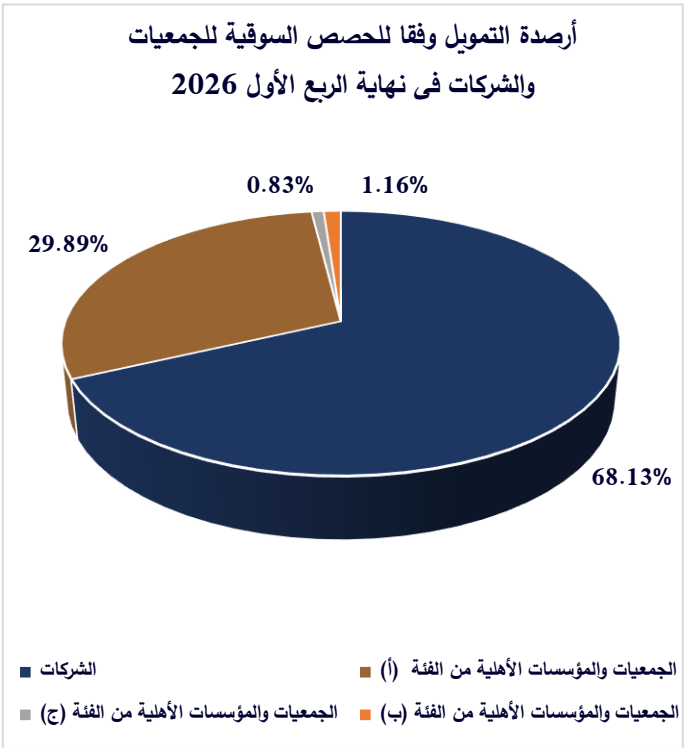

شـهد نهاية الربع الأول من عام 2026 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصـدة تمويل المشـروعات متناهية الصـغر بنسـبة 12.0% حيث بلغت نحو 73.6 مليار جنيه، مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2025 والتي بلغت فيه أرصـــدة التمويل نحو 65.8 مليار جنيه.

كما انخفضـت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 6.9% حيث بلغ العدد حوالي 3.4 مليون مستفيد في نهاية الربع الأول من عام 2026، مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2025 والذي كان فيه عدد المســتفيدين نحو 3.7 مليون مستفيد.

وفيما يلي تطور الحصص السوقية للجهات مقدمة التمويل في الفترة المعروضة:

الشركات:

- جاءت الشركات بالترتيب الأول في نهاية الربع الأول من عام 2026 من حيث قيمة أرصدة التمويل وذلك بقيمة تمويل قدرها 50.2 مليار جنيه، وجاءت أيضًا بالمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت نحو 1.9 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2025 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 43.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.0 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الشركات المركز الأول بنسبة 68.13%، واحتلت المركز الأول كذلك من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 56.12%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) بالترتيب الثاني في نهاية الربع الأول من عام 2026 من حيث قيمة أرصدة التمويل بقيمة قدرها 22.0 مليار جنيه، كذلك جاءت بالمركز الثانى بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت 1.4 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2025 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 20.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.6 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) المركز الثاني بنسبة 29.89%، واحتلت كذلك المركز الثانى من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 40.49%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بالترتيب الثالث في نهاية الربع الأول من عام 2026 من حيث قيمة أرصدة التمويل والترتيب الرابع من حيث أعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها 854.5

مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 54.0 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2025 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 587.1 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 47.6 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المركز الثالث بنسبة 1.16%، والمركز الرابع أعداد المستفيدين بنسبة 1.57%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بالترتيب الرابع في نهاية الربع الأول من عام 2026 من حيث قيمة أرصدة التمويل والترتيب الثالث من حيث أعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها نحو 607.7 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 62.7 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2025، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 911.8 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 104.3 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) المركز الرابع بنسبة 0.83%، والمركز الثالث أعداد المستفيدين بنسبة 1.82%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقًا لنوع النشاط (تجارى-خدمي-زراعي-إنتاجي)

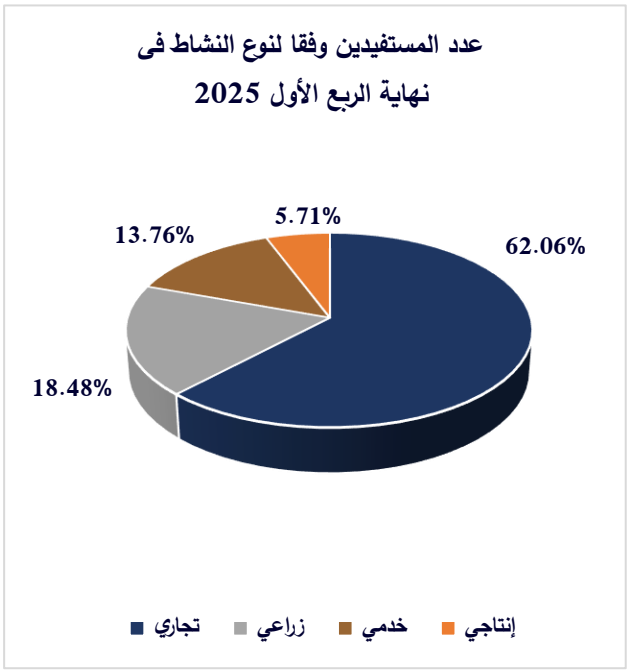

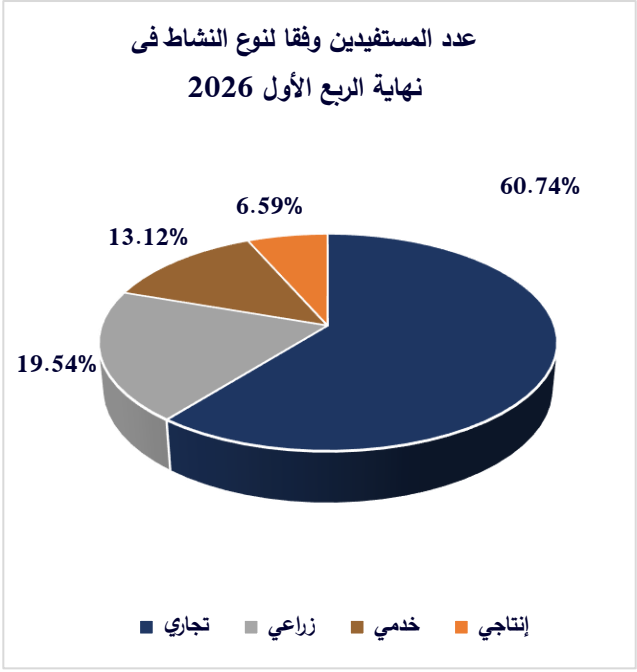

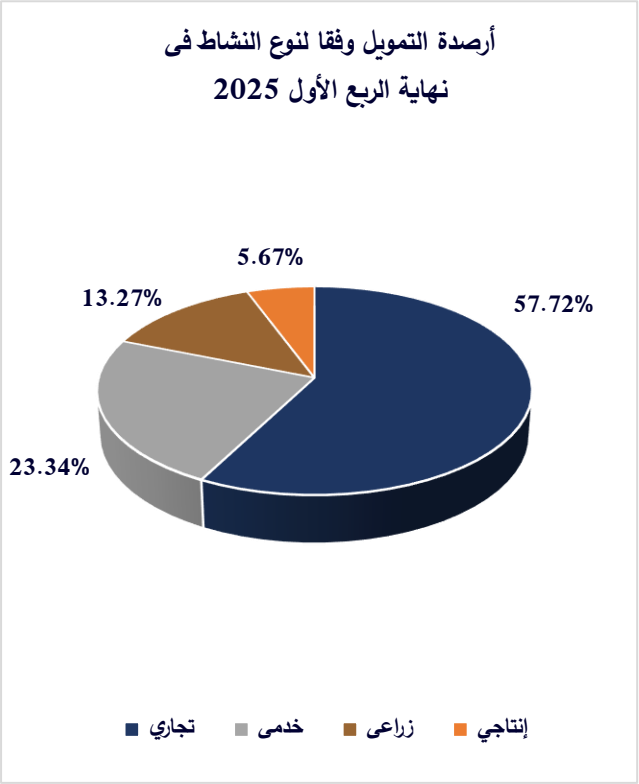

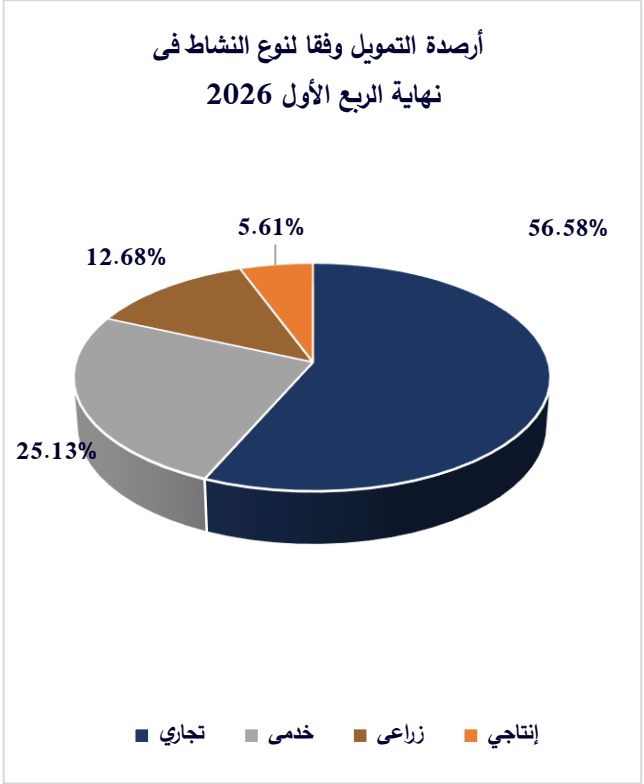

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الأول لعام 2026 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2025 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الأول لعام 2026 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 41.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2.1 مليون مستفيد مقارنة بنفس الترتيب بنهاية الربع الأول عام 2025 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 38.0 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.3 مليون مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 56.58%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 60.74%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثانى في نهاية الربع الأول لعام 2026 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 18.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 673.5 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2025 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 15.4 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 683.8 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثانى بنسبة 25.13 %، وكذلك بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 19.54%.

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الأول لعام 2026 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 9.3 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 452.2 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2025 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 8.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 509.1 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة 12.68%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 13.12%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الأول لعام 2026 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 4.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 226.9 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2025 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 3.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 211.2 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 5.61%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6.59%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

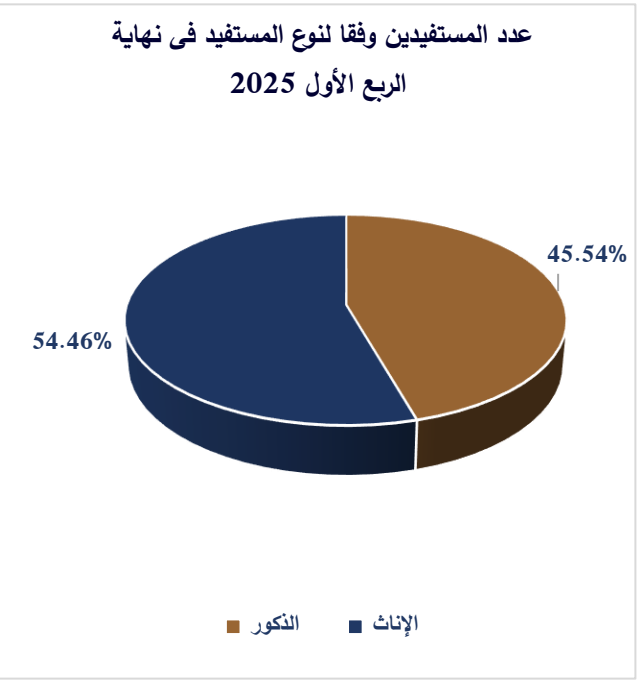

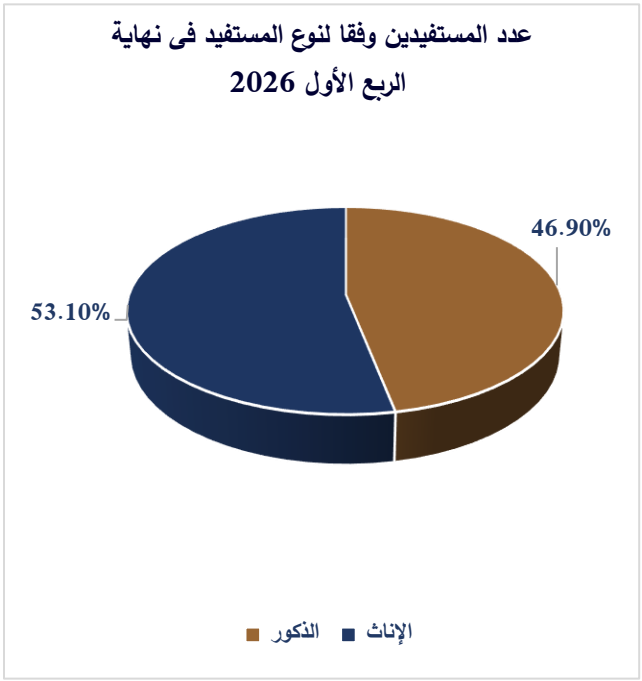

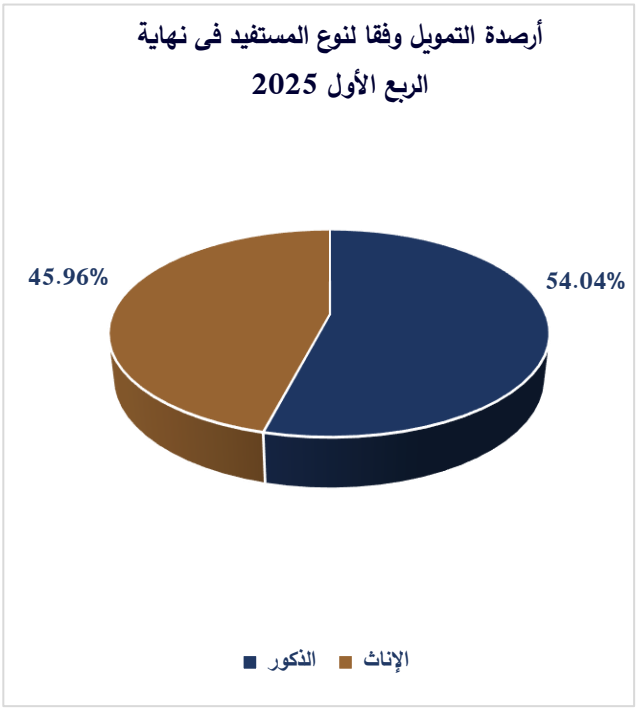

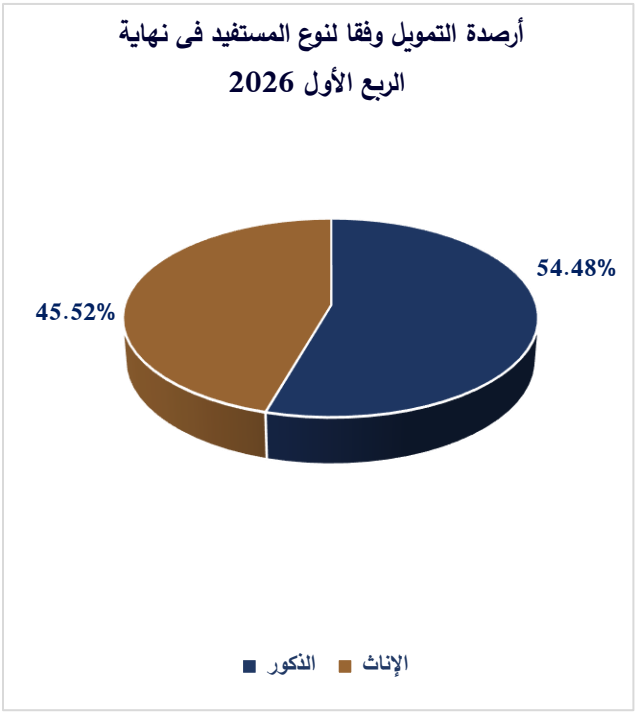

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الأول لعام 2026 نمواً ملحوظاً في عدد المستفيدين وقيمة التمويل الممنوح للذكور والإناث مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2025 على النحو التالي:

التمويل الممنوح للذكور:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الذكور في نهاية الربع الأول 2026 نحو 40.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.6 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الأول 2025 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 35.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.69 مليون مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الذكور في نهاية الربع الأول 2026 المركز الأول بنسبة 54.48%، بينما احتلت المركز الثانى بالنسبة لعدد المستفيدين بنسبة 46.90%.

التمويل الممنوح للإناث:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الإناث في نهاية الربع الأول لعام 2026 نحو 33.5 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 1.8 مليون مستفيدة مقارنة بنهاية الربع الأول 2025 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 30.2 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.0 مليون مستفيدة.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الإناث في نهاية الربع الأول 2026 المركز الثاني بنسبة 45.52 %، بينما احتلت المركز الأول بالنسبة لعدد المستفيدات بنسبة 53.10%.

3) تطور أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة

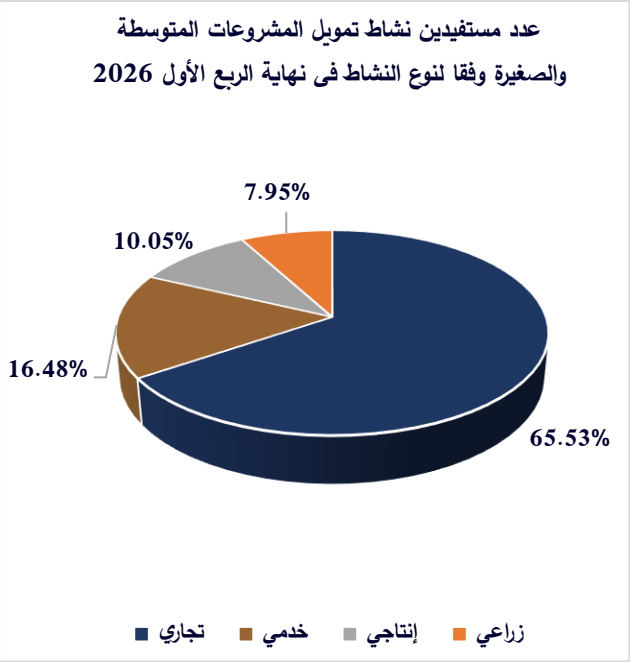

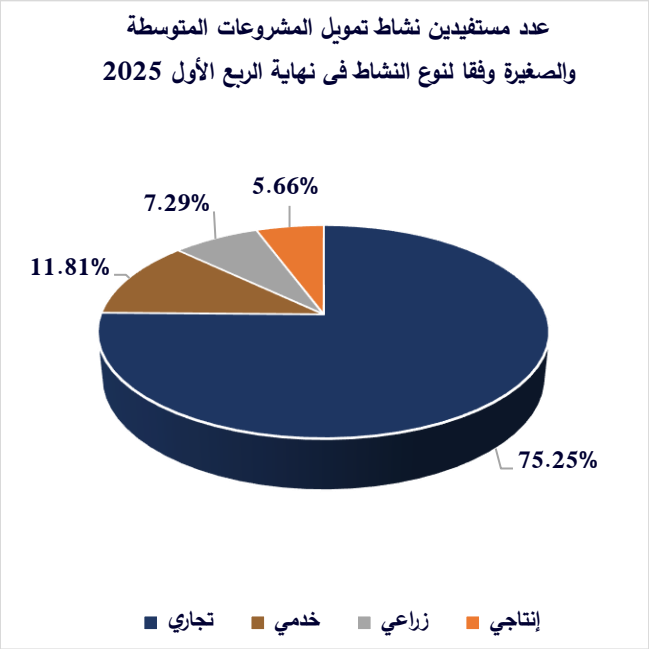

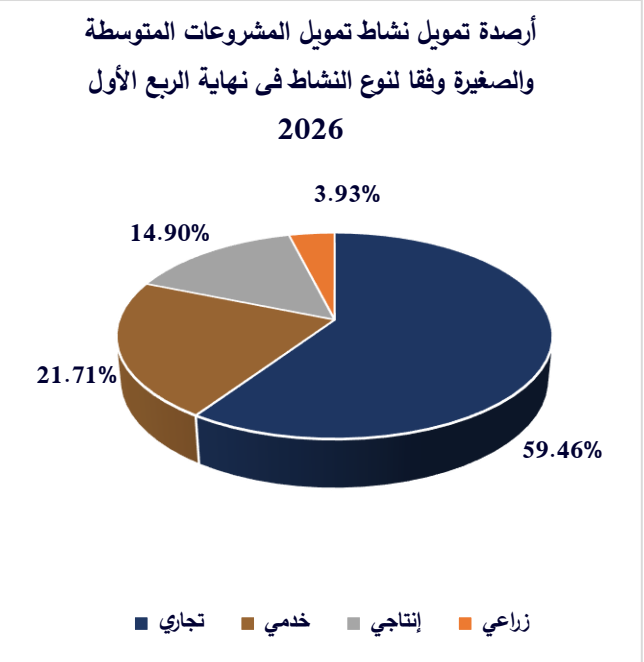

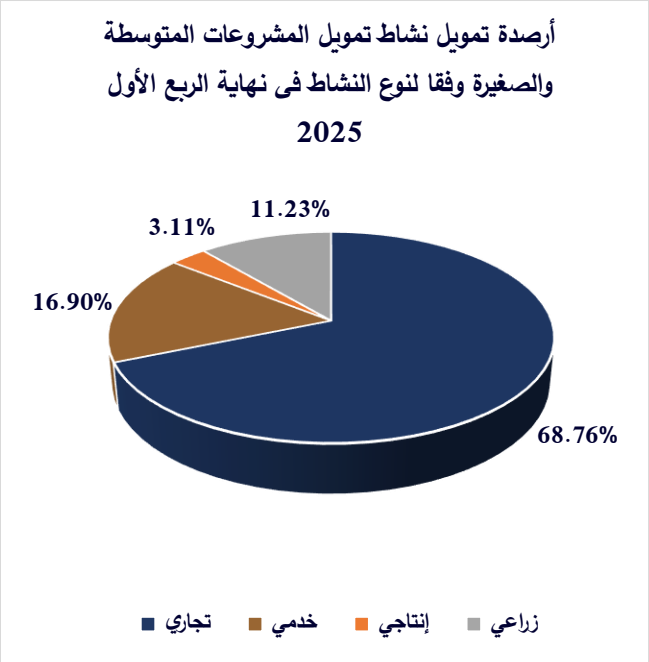

شهد نهاية الربع الأول عام 2026 نموًا ملحوظ في قيمة أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بنسبة 34.8% حيث بلغت نحو 25.3 مليار جنيه، مقارنة بـ 18.8 مليار جنيه بنهاية الربع الأول عام 2025. كما ارتفعت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 18.4% حيث بلغ العدد حوالي 16.7 ألف مستفيد في نهاية الربع الأول عام 2026، مقارنة بحوالي 14.1 ألف مستفيد بنهاية الربع الأول عام 2025.

يتضح مما سبق ما يلي:

النشاط التجاري:

جاء النشاط التجاري في المركز الأول في نهاية الربع الأول عام 2026 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 15.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 11.0 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2025 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 12.9 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 10.6 ألف مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري نسبة 59.46%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 65.53%.

النشاط الخدمي:

جاء النشاط الخدمي في المركز الثاني في نهاية الربع الأول عام 2026 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 5.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2.8 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2025 والذي بلغت قيمة أرصدة التمويل 3.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.7 ألف مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي نسبة 21.71%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 16.48%.

النشاط الإنتاجي:

جاء النشاط الإنتاجي والحرفي في المركز الثالث في نهاية الربع الأول عام 2026 من حيث عدد المستفيدين وأرصدة التمويل، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 3.8 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 1.7 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2025 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.03 ألف مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي نسبة 14.90%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 10.05%.

النشاط الزراعي:

جاء النشاط الزراعي في المركز الرابع في نهاية الربع الأول عام 2026 من حيث عدد المستفيدين وأرصدة التمويل، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 995.0 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 1.3 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2025 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 584.09 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو0.80 ألف مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي نسبة 3.93%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 7.95%.

عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية –دون أخذ الفروع في الإعتبار–عدد (517) في نهاية الربع الأول من عام 2026.

جدول (7–3) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في نهاية الربع الأول من عام 2026

الفئة	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	عدد المنافذ القائمة
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)	23	1008	1,031
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)	33	85	118
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)	439	74	513
شركات تمويل المشروعات متناهية الصغر	22	2,715	2,737
الإجمالي	517	3,882	4,399

جدول (7–4) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نهاية الربع الأول من عام 2026

البيـــان	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	إجمالى عدد المنافذ
شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	12	27	39
الجمعيات والمؤسسات الأهلية	1	14	15
الإجمالي	13	41	54

ثامنًا: سجل الضمانات المنقولة

نهاية الربع الأول من عام 2026 مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2025

1) تطور سجل الضمانات المنقولة:

بيان بتطور الضمانات المنقولة في نهاية مارس 2026:

البيـــــــان	في نهاية مارس 2026	في نهاية مارس 2025	معدل التغير%
إجمالي عدد الإشهارات (بالألف)	259	212	21.9%
إجمالي قيمة الإشهارات (مليار جنيه)	4,064	3,292	23.4%

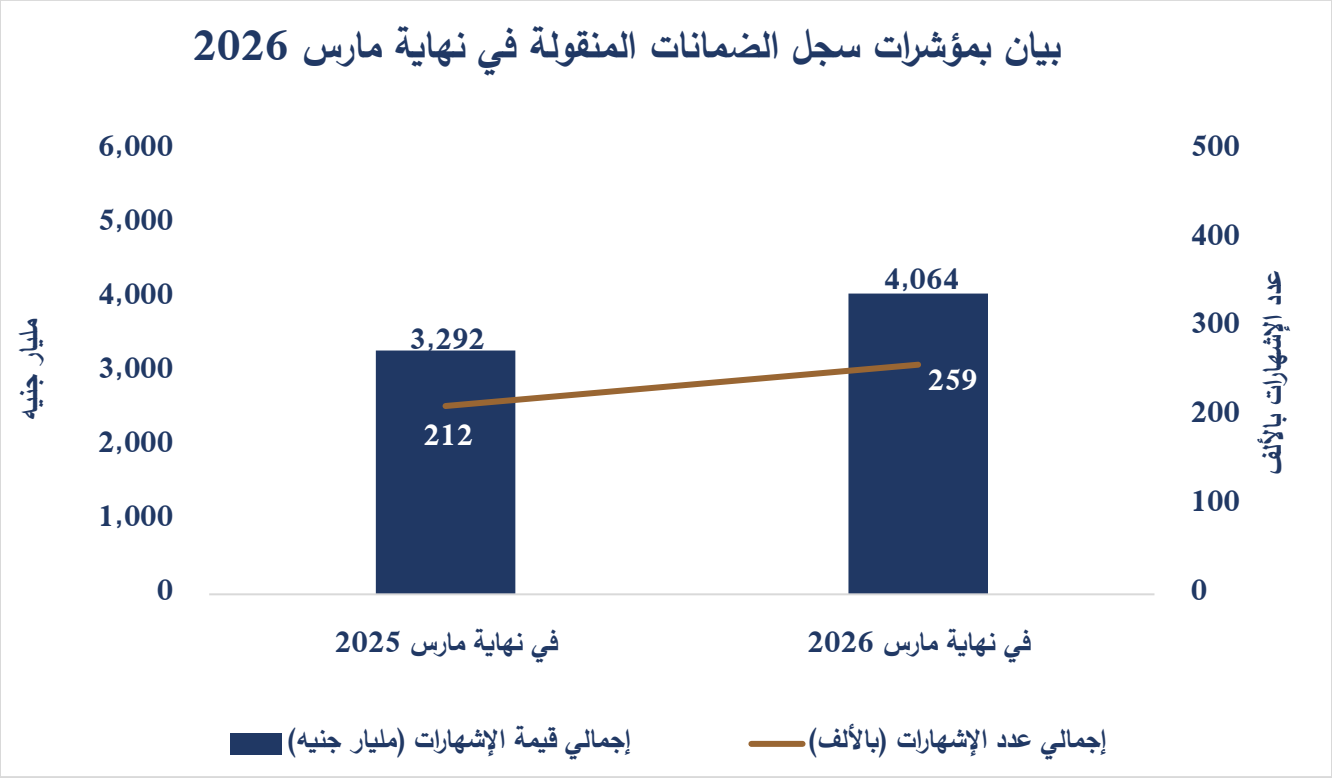

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

بلغت قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة 4.06 تريليون جنيه وقد بلغ عددها 259 ألف إشهار في نهاية مارس 2026، بينما بلغت قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة 3.29 تريليون جنيه وقد بلغ عددها 212 ألف إشهار خلال الفترة المقابلة بمعدل زيادة بلغ 23.4% لقيمة الاشهارات.

2) تصنيف الضمانات المنقولة وفقاً لأنواع الجهات في نهاية شهر مارس 2026

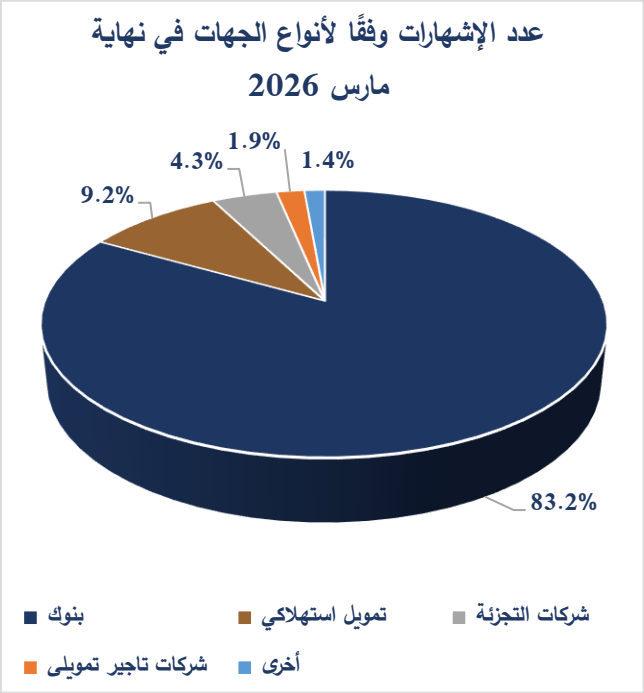

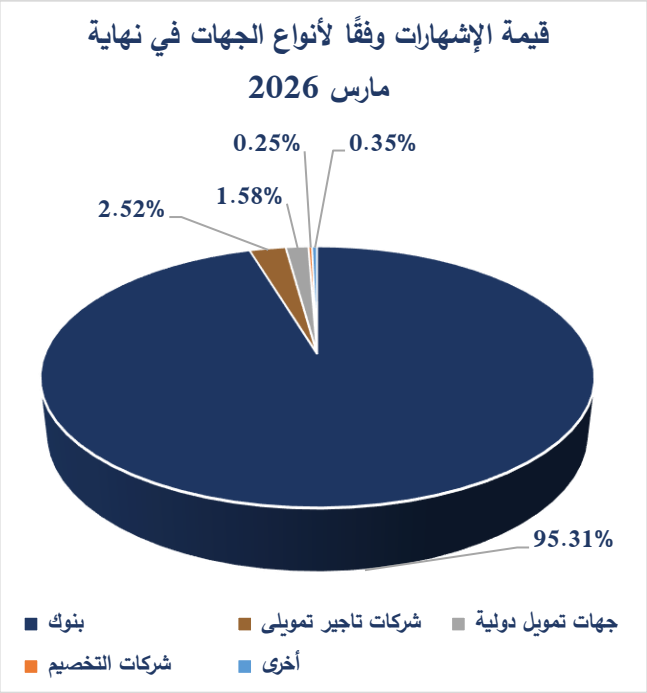

تاسعًا: أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الربع الأول من 2026:

- **الرقابة المالية تطلق أول سجل لقيد شركات تقييم المخاطر لأغراض التمويل غير المصرفي باستخدام التكنولوجيا.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (279) لسنة 2025 بإنشاء سجل خاص لقيد الشركات التي توفر أنظمة تكنولوجية لتقييم المخاطر لأغراض التمويل غير المصرفي لأول مرة. وقد نص القرار على أن يتضمن اسم الشركة، وشكلها القانوني، وعنوان المركز الرئيسي، واسم العضو المنتدب أو المسؤول عن الإدارة وبيانات التواصل. وحظر القرار على شركات وجهات التمويل غير المصرفي الاستعانة بشركات غير مقيدة في السجل، كما تلتزم شركات وجهات التمويل غير المصرفي بإخطار الهيئة حال رغبتها في التعاقد مع إحدى الشركات المقيدة قبل إبرام التعاقد وموافاتها بصورة من العقد.

- **الرقابة المالية تطلق أول شبكة مدفوعات رقمية متكاملة للقطاع المالي غير المصرفي.**
- في إطار استراتيجية الدولة للتحول الرقمي، وتعزيز كفاءة الخدمات المقدمة للجهات الخاضعة لإشرافها، أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية عن إطلاق أول شبكة مدفوعات رقمية في تاريخ القطاع المالي غير المصرفي، كمنصة إلكترونية متكاملة تتيح سداد المستحقات المالية بصورة رقمية آمنة وموحدة. وتأتي شبكة المدفوعات الرقمية، التي أطلقتها الهيئة في إطار شراكة استراتيجية مع شركة إي فاينانس، بهدف تسهيل تعامل كافة الأطراف العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية مع الخدمات الرقابية والتنظيمية التي تقدمها الهيئة، بما يسهم في تسريع دورة العمل، وتقليل الاعتماد على الإجراءات الورقية، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، وتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية.

- **الرقابة المالية تنظم صرف مبالغ التأمين من مجمعة تأمين حوادث المركبات لضمان سرعة حصول المتضررين وذويهم على مستحقاتهم.. لأول مرة.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (302) لسنة 2025، حيث يستهدف القرار إرساء أول إطار تنظيمي واضح لإجراءات صرف مبالغ التأمين من المجمعة، بما يحقق الانضباط المؤسسي، ويُبسط الإجراءات أمام المواطنين، ويُعزز سرعة حصول المتضررين وذويهم على مستحقاتهم، في ضوء توجهات الهيئة نحو بناء قطاع تأمين أكثر كفاءة واستدامة، قادر على الاستجابة الفعالة لاحتياجات المجتمع ونص القرار على ضرورة تقديم طلب للحصول على التعويض مرفق بصورة رسمية من محضر الحادث

والمستندات الواجب تقديمها إلى جانب إقرار قانوني من ذوي الشأن بصحة المستندات المقدمة. كما حددت طريقة صرف التعويضات عبر التحويل البنكي المباشر أو من خلال توكيل خاص معتمد يحدد قيمة مبلغ التأمين ويخول الوكيل حق استلامه. وفيما يتعلق بحالات الوفاة، ألزم القرار المتضرر بتقديم شهادة الوفاة المميكنة وأصل إعلام الوراثة، وصور سارية من بطاقات الرقم القومي للورثة البالغين، مع تمكين المجمعة من طلب مستندات إضافية حال وجود قُصر ضمن الورثة، تشمل شهادات الميلاد وقرارات الوصاية وإفادات النيابة الحسبية والبيانات البنكية الخاصة بهم، بما يكفل حماية حقوق القُصر وضمان إدارتها وفقًا للأطر القانونية السليمة.

- **الرقابة المالية تلزم كافة الشركات الخاضعة لرقابتها بقيد أسهمها بالإيداع المركزي لدى شركة مصر للمقاصة قبل نهاية مارس المقبل.**
- ألزمت الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور محمد فريد، كافة الشركات الخاضعة لرقابتها بالالتزام بتطبيق حكم المادة (17) من قانون الشركات المساهمة، بشأن قيد أسهم الشركات بالإيداع المركزي لدى شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي وذلك في موعد أقصاه 31 مارس 2026، مع إخطار الهيئة بما يُفيد التنفيذ الفعلي. وتنص المادة 17 من القانون رقم (4) لسنة 2018، المعدل للقانون رقم (159) لسنة 1981 –الصادر بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم وشركات ذات المسئولية المحدودة– على إلزام الشركات بتقديم شهادة تفيد قيد أسهمها بالإيداع المركزي، بما يضمن سلامة تداول الملكية، ويوفر الحماية القانونية الكاملة لحقوق المساهمين، ويُسهم في إحكام الرقابة على هياكل الملكية داخل الكيانات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي. ومن شأن عدم التزام الشركات بالموعد المحدد من قبل الهيئة، اتخاذ الإجراءات الرقابية والتنظيمية المقررة قانونًا، والتي قد تصل إلى تعليق جميع الخدمات التي تقدمها الهيئة للشركات غير الملتزمة إلى حين إتمام الإيداع المركزي للأسهم.
- **الرقابة المالية تعدل ضوابط مزاولة شركات التأمين لنشاط صناديق الاستثمار بنفسها أو مع غيرها.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (304) لسنة 2025، بتعديل الضوابط المنظمة لمزاولة شركات التأمين لنشاط صناديق الاستثمار بنفسها أو مع غيرها، وذلك في إطار إنفاذ أحكام قانون التأمين الموحد، وبما يضمن تحقيق التوازن بين توسع شركات التأمين في الأنشطة الاستثمارية والحفاظ على حقوق المتعاملين في السوق. وتمحورت التعديلات الجديدة حول إلزام شركات التأمين بتوفير أموال مخصصة كافية لمقابلة التزاماتها تجاه حملة الوثائق، إلى جانب إرساء أطر محددة للملاءة المالية تتناسب مع حجم المخاطر الاستثمارية، وذلك من خلال تحديد حد أدنى لكل من صافي حقوق الملكية، والفائض من الأموال الحرة.

- **الرقابة المالية توافق لـ 7 شركات على مزاولة أنشطة التمويل الاستهلاكي وتلقي الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار واستخدام مجالات التكنولوجيا المالية.**
- قررت لجنة البت في طلبات استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، الموافقة لشركة أدفا للتمويل الاستهلاكي، بالترخيص لمزاولة نشاط التمويل الاستهلاكي كشركة ناشئة في التكنولوجيا المالية. كما وافقت اللجنة لشركة جرانيت القابضة للاستثمارات المالية على استخدام مجالات التكنولوجيا المالية لمزاولة عمليات تلقي الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار بجانب تلقي وتنفيذ عمليات شراء واسترداد وثائق صناديق الاستثمار المفتوحة. ومنحت اللجنة موافقتها لشركتي إي إف جي هيرميس الدولية للسمسرة في الأوراق المالية وكذلك هيرميس للوساطة في الأوراق المالية ومجموعة اي اف جي القابضة بإضافة شركة VLens المقيدة بسجل مقدمي خدمات التعهيد في مجالات التكنولوجيا المالية بالهيئة تحت رقم (4) لتقديم خدمات التحديد والتحقق والمصادقة إلكترونيًا، وعمليات التعرف على العميل إلكترونيًا، وعمليات إبرام عقود على منتجات مالية غير مصرفية إلكترونيًا، وعمليات التسجيل والحفظ والاسترجاع من السجلات الرقمية إلكترونيًا. وقررت اللجنة الموافقة لشركة لومين سوفت المقيدة بسجل مقدمي خدمات التعهيد في مجالات التكنولوجيا المالية تحت رقم 1 على إضافة تقنية تكنولوجيا جديدة لمزاولة نشاطها.
- **الرقابة المالية تمنح البورصة المصرية أول رخصة لمزاولة نشاط بورصات العقود الآجلة على المشتقات المالية في مصر.**
- أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور محمد فريد، عن منح البورصة المصرية أول رخصة لمزاولة نشاط بورصات العقود الآجلة على العقود المشتقة من الأوراق المقيدة في السوق المصري، في خطوة تاريخية تعكس التزام الهيئة بتطوير البنية التشريعية والفنية لسوق رأس المال، وتنويع الأدوات الاستثمارية، وتعزيز كفاءة إدارة المخاطر بما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات الدولية.
- **الرقابة المالية تُصدر القواعد المنظمة لعمليات التأمين بالصندوق الحكومي ضد الأخطار الناجمة عن الأخطاء الطبية.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (303) لسنة 2025، بشأن القواعد المنظمة لعمليات التأمين التي يغطيها الصندوق الحكومي للتأمين ضد الأخطار الناجمة عن الأخطاء الطبية، بما يضمن وضوح الشروط والضوابط والفئات والأسعار، ويعزز كفاءة واستدامة منظومة التأمين، وذلك في إطار إنفاذ أحكام قانون التأمين الموحد وقانون تنظيم المسؤولية الطبية وسلامة المريض. وحدد قرار الهيئة القسط السنوي للأشخاص الطبيعيين من المهن الطبية بقيمة 240 جنيه للأطباء البشريون بدرجة ممارس عام و920 جنيه للدرجات التخصصية الأخرى. فيما بلغ القسط السنوي لأطباء الأسنان وممارسو وأخصائيو العلاج

الطبيعي بدرجة ممارس عام نحو 160 جنيه، و400 جنيه للدرجات التخصصية الأخرى، و240 جنيه قسطًا سنويًا للصيادلة و100 جنيه للفئات الأخرى المرخص لهم بمزاولة أحد المهن الطبية. وأشار قرار الهيئة إلى تحصيل الأقساط سالفة الذكر بخصم 25% لأول فترة ترخيص بمزاولة المهنة للأفراد حديثي التخرج.

- **الرقابة المالية توافق على تأسيس وترخيص لـ 9 شركات لمزاولة 7 أنشطة خاضعة لإشراف الهيئة**
- وافقت لجنة تأسيس وترخيص الشركات، على تأسيس وترخيص لـ 9 شركات لمزاولة نحو 7 أنشطة خاضعة لإشراف الهيئة، وهي التصكيك والتخصيم والتأجير التمويلي وتلقي الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار وترويج وتغطية الاكتتاب ونشاط الاستثمارات المالية وتأسيس الشركات. وقد وافقت اللجنة على تأسيس 3 شركات وهم شركة أمان للتصكيك وصدارة القابضة للاستثمارات المالية، وأمجاد القابضة لمزاولة نشاط الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس أموالها للشركتين .ومنحت اللجنة ترخيص لشركة سكوير فورتي كابيتال، بمزاولة نشاط ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية، وكذلك ترخيص لشركة الأهلي الكويتي مصر للتأجير التمويلي لمزاولة نشاط التخصيم. كما حصلت شركة أورايون على رخصة مزاولة نشاط التمويل الاستهلاكي بالطرق التقليدية، علمًا بأن الشركة كانت تقدمت بمستندات وطلب التأسيس قبل صدور قرار الهيئة بشأن إيقاف قبول طلبات تأسيس شركات التمويل الاستهلاكي. ووافقت اللجنة مبدئياً على إضافة نشاط التأجير التمويلي لشركة التجاري الدولي للتمويل، وعلى الترخيص لشركة الفرعونية للوساطة في الأوراق المالية، بتلقي الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار. ووافقت اللجنة على قيد شركة سام بريشيس ميتلز بسجل الجهات التي يجب على صناديق الاستثمار التعامل معها في شراء وبيع المعادن، لتعد بذلك الشركة الرابعة المقيدة في ذلك السجل.
- **الرقابة المالية تُصدر ضوابط تنظم عمل جهات تحصيل المستحقات المالية في أنشطة التمويل غير المصرفي.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (278) لسنة 2025، بشأن تنظيم عمل شركات وجهات تحصيل مستحقات شركات التمويل غير المصرفي، في نقلة نوعية ستعزز من حماية المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية. كما حدد القرار الضوابط الخاصة بسجل قيد الشركات والجهات الراغبة في تحصيل المستحقات المالية الناشئة عن التمويلات الممنوحة من الشركات والجهات العاملة في أنشطة التمويل غير المصرفي، مع منع التعامل مع جهات التحصيل غير المقيدة. وحدد القرار مجموعة من الشروط الواجب توافرها لقيد الشركات والجهات المعنية بالسجل، من بينها اتخاذ أحد الأشكال القانونية للشركات التجارية، وأن يكون من ضمن أغراضها مباشرة مهام تحصيل المستحقات المالية، وألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع

عن 10 ملايين جنيه مصري أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية، وألا تقل حقوق ملكية الشركة عن 20 مليون جنيه.

- **الرقابة المالية تصدر إطار رقابي متكامل لصناديق التأمين الحكومية.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (265) لسنة 2025، بشأن الأحكام المنظمة لأوجه الرقابة على صناديق التأمين الحكومية، بما يرسخ سلامة مراكزها المالية، ويضمن كفاءة إدارتها، وحماية حقوق المستفيدين منها. ويؤسس القرار لإطار تنظيمي ورقابي متكامل يبدأ من مرحلة إنشاء الصندوق، ويمتد إلى تسجيله، وهيكله الإداري والتنفيذي، ونظم الرقابة الداخلية، والإفصاح المالي، والمراجعة، وإدارة المخاطر، والسياسة الاستثمارية، وصلاحيات الهيئة في المتابعة والتدخل عند الضرورة.
- **الرقابة المالية تمد مهلة زيادة رؤوس أموال شركات الوساطة في التأمين وإعادة التأمين 6 أشهر إضافية.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (4) لسنة 2026، بشأن مد المهلة الممنوحة للشركات العاملة في قطاع الوساطة في التأمين وإعادة التأمين وخبرة المعاينة وتقدير الأضرار وخبرة الاستشارات التأمينية لزيادة رأسمالها وذلك لمدة ستة أشهر إضافية. ونص القرار على إلزام الشركات المشار إليها بإعداد جدول زمني يتضمن مراحل زيادة رؤوس أموالها، وموافاة الهيئة به خلال شهر من تاريخ نشر القرار.
- **الرقابة المالية والبنك المركزي يناقشان تعزيز الشمول المالي ودعم تمويل المشروعات الصغيرة وتمكين رائدات الأعمال.**
- في خطوة تعكس تكامل السياسات المالية والنقدية والإجراءات الرقابية في الدولة، عقدت الهيئة العامة للرقابة المالية اجتماع تنسيقي مع البنك المركزي المصري، لمناقشة اليات وسبل التعاون اللازمة لزيادة مستويات الشمول المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين فضلا عن خطط وبرامج رفع معدلات الوعي والثقافة المالية، ودعم المشروعات الصغيرة، وتمكين المرأة اقتصاديا. وشهد الاجتماع مناقشة كيفية استفادة المواطنين من الخدمات المالية بشقيها المصرفي وغير المصرفي، وتركزت المباحثات حول دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر عبر أدوات تمويلية تضمن استدامة هذه المشروعات كركيزة أساسية للنمو الاقتصادي. وتطرق الاجتماع الى ملف الشمول المالي بهدف دمج الفئات غير المشمولة لتكون ضمن المنظومة المالية الرسمية لضمان وصول والخدمات لمستحقيها بكفاءة.

- **الرقابة المالية توافق لـ 3 شركات على الترخيص بمزاولة أنشطة الوساطة في العقود الآجلة وصناديق الاستثمار العقاري.**
- وافقت لجنة تأسيس وترخيص الشركات الخاضعة لإشراف الهيئة العامة للرقابة المالية وفروعها على ترخيص شركتين بمزاولة نشاط الوساطة في العقود الآجلة، وشركة أخرى بمزاولة نشاط صندوق استثمار عقاري. كما أصدرت اللجنة موافقة لكل من شركة العربي الأفريقي الدولي لتداول الأوراق المالية والسندات وشركة الأهلي فاروس لتداول الأوراق المالية على الترخيص لمزاولة نشاط الوساطة في العقود الآجلة. ووافقت اللجنة على الترخيص لشركة صندوق استثمار إس إيه إف آي SAFE Real Estate Investment Fund بمزاولة نشاط صندوق استثمار عقاري.
- **الرقابة المالية تعدل ضوابط الاكتتاب بوثائق صناديق الاستثمار مقابل حصة عينية.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (9) لسنة 2026، بشأن التعديلات الجديدة على ضوابط الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار مقابل الحصة العينية. حيث يتيح القرار الجديد للمستثمرين الاحتفاظ بنسبة أقل من الوثائق، وتسهيل التخارج، وإمكانية تمويل استثماراتهم من خلال رهن الوثائق، بما يتماشى مع متطلبات السوق وأهداف التنمية المالية. مع التزام مقدم الحصة العينية بعدم التنازل عن 51% من وثائق الصندوق التي سيتملكها مقابل الحصة العينية لمدة عامين أو حتى التصرف في الحصة العينية من قبل الصندوق أيهما أقرب.
- **الرقابة المالية تصدر ضوابط شاملة لتنظيم نشاط التأمين متناهي الصغر.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (319) لسنة 2025، بشأن القواعد الحاكمة لنشاط التأمين متناهي الصغر، في خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتوسيع مظلة الحماية التأمينية للفئات ذات الدخل المحدود، ودعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر. وتضمن القرار تعريفًا واضحًا لنشاط التأمين متناهي الصغر، بجانب تحديد التزامات شركات التأمين والفروع المسموح لها بمزاولة النشاط، ووضع معايير لضمان بساطة الوثائق ووضوحها ومرونة تحصيل الأقساط وسرعة صرف التعويضات، إلى جانب ضوابط للاكتتاب والتسويق والتسوية الفورية للمطالبات، والتدريب المستمر للوسطاء والعاملين بالشركات، وإعداد التقارير الدورية، وبرامج للتثقيف المالي ونشر الوعي التأميني للفئات المستهدفة.
- **الرقابة المالية تُصدر أول ضوابط تنظيمية لإنشاء مكاتب تمثيل شركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (321) لسنة 2025، بشأن وضع إطار تنظيمي شامل لترخيص وقيد مكاتب تمثيل شركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية داخل جمهورية مصر العربية. وتضمن القرار شروط وإجراءات ترخيص إنشاء مكاتب التمثيل للشركات الأجنبية، وكذلك تفاصيل قيد تلك

المكاتب في سجل خاص بالهيئة بالإضافة إلى إجراءات البت في طلب الترخيص. وتنص شروط الترخيص التي استحدثتها الهيئة بأن تكون الشركة الأجنبية الراغبة في فتح مكتب تمثيل خاضعة لرقابة جهة مماثلة للهيئة في دولتها، مع تقديم تعهد رسمي بموافقة تلك الجهة على التوسع في السوق المصري.

- **الرقابة المالية تعتمد ضوابط جديدة لتعديل تراخيص شركات التأمين لمزاولة نشاط التأمين متناهي الصغر.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (321) لسنة 2025، بشأن وضع إطار تنظيمي متكامل لضوابط وإجراءات تعديل ترخيص شركات تأمين الأشخاص أو نشاط تأمينات الممتلكات الراغبة في مزاولة نشاط التأمين متناهي الصغر في سوق التأمين المصري، كما نص القرار على حزمة من الإجراءات التي يجب على الشركات اتباعها، تبدأ بالحصول على موافقة مبدئية من الجمعية العامة العادية للشركة، مع اشتراط موافقة لجنة الرقابة الشرعية في حالة الشركات التي تعمل بنظام التأمين التكافلي.
- **الرقابة المالية تتيح لشركات السمسرة تسويق خدماتها عبر المنصات الرقمية.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (332) لسنة 2026، بشأن إتاحة لشركات السمسرة في الأوراق المالية تسويق خدماتها عبر استخدام المنصات الرقمية وذلك للمرة الأولى في ظل التطور المتنامي الذي شهدته التكنولوجيا المالية في الخدمات غير المصرفية مؤخرًا. حيث حدد القرار مجموعة من الاشتراطات الواجب توافرها لاعتماد المنصة، وهي الالتزام بالتجهيزات والبنية التكنولوجية الوادرة في القرار رقم 139 لسنة 2023، وأن تكون كافة الخدمات المقدمة من خلال المنصة مشفرة تشفيرًا كاملًا، مع توافر سجل إلكتروني بالشكاوى الفنية المتعلقة باستخدام المنصة الرقمية.
- **الرقابة المالية تعدل ضوابط استثمار الأموال المخصصة لشركات التأمين وإعادة التأمين.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (3) لسنة 2026، بشأن تعديلًا جديدًا على ضوابط استثمار الأموال المخصصة لشركات التأمين وإعادة التأمين، بهدف تعزيز حماية حقوق حملة الوثائق والمستفيدين. ونص القرار، على أنه إذا تبين أن الأموال المخصصة غير كافية لمقابلة التزامات الشركة تجاه حملة الوثائق والمستفيدين منها، وجب على الشركة استكمال النقص من الأموال الحرة لديها، وفي حال عدم كفاية الأموال الحرة تمنح الشركة مهلة 3 أشهر من التاريخ المحدد لتقديم المركز المالي الذي تحقق فيه العجز مع التزام الشركة بتقديم خطة لاستيفاء العجز خلال المهلة الممنوحة.
- **الرقابة المالية ترفع مبلغ التغطية التأمينية لصندوق التأمين على طلاب التعليم الأزهري إلى 30 ألف جنيه.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (326) لسنة 2025، بشأن تعديل شروط وأسعار عمليات التأمين لصندوق التأمين الحكومي على طلاب التعليم الأزهري. وأقرت الهيئة في قرارها رفع سقف

الحماية التأمينية لطلاب التعليم الأزهري إلى 30 ألف جنيه بدلًا من 20 ألف جنيه بما يمثل نقطة انطلاق لمرحلة متقدمة من الرعاية التأمينية والحماية الشاملة لطلاب الأزهر الشريف.

- **الرقابة المالية ترفع مبلغ التغطية التأمينية لصندوق التأمين الحكومي لرعاية طلاب مدارس مصر إلى 30 ألف جنيه.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (331) لسنة 2025، بشأن برفع مبلغ التغطية التأمينية لصندوق التأمين الحكومي لرعاية طلاب مدارس مصر لتصبح 30 ألف جنيه بدلًا من 20 ألف جنيه. كما نص القرار على صرف 15 ألف جنيه بدلاً من 10 آلاف جنيه، وذلك في حالات الوفاة الطبيعية أو الحوادث غير المستوفية لشروط الحوادث المدرسية، دون التقيد بمكان أو توقيت الوفاة.
- **الرقابة المالية تُطلق نظامًا رقميًا للتخصيم عبر بوابتها الإلكترونية بالشراكة مع إي فاينانس.**
- أطلقت الهيئة العامة للرقابة المالية نظامًا رقميًا لنشاط التخصيم عبر بوابتها الإلكترونية بالشراكة مع شركة إي فاينانس، في خطوة تستهدف تطوير آليات عمل النشاط ورفع كفاءته التشغيلية من خلال الاعتماد على الحلول التكنولوجية الحديثة، وتعزيز مسار التحول الرقمي للخدمات المالية غير المصرفية بما يدعم كفاءة الأداء وسرعة تقديم الخدمات. ويتيح النظام في مرحلته الأولى لشركات التخصيم الاستعلام الإلكتروني عن الفواتير وما إذا كانت ممولة مسبقًا أم لا، وذلك من خلال الربط مع الجهات ذات الصلة مثل وزارة المالية ومصلحة الضرائب، بما يحد من مخاطر ازدواجية التمويل، ويعزز من دقة عمليات الفحص والتحقق، ويدعم حماية السوق من الممارسات غير المنضبطة من خلال إتاحة بيانات موثوقة وفورية.
- **الرقابة المالية تطلق نسخة محدثة من سجل الضمانات المنقولة بإدارة مباشرة من الهيئة.**
- أطلقت الهيئة العامة للرقابة المالية نظام إلكتروني محدث للسجل المصري للضمانات المنقولة بإدارة مباشرة من الهيئة، وذلك بالتعاون مع شركة إي فاينانس، بهدف تمكين البنوك والمؤسسات والشركات والمستثمرين الأفراد من استخدام الأصول المنقولة كضمان للحصول على التمويل بسهولة.
- **الرقابة المالية تصدر نموذج محدث لعقد التأمين النمطي الجماعي لتغطية عملاء نشاط التمويل متناهي الصغر.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (27) لسنة 2026، بشأن صدور نموذج مُحدث لعقد التأمين النمطي الجماعي لعملاء نشاط التمويل متناهي الصغر ضد مخاطر الوفاة لأي سبب والعجز الكلي المستديم، في إطار توجه الهيئة لتعزيز الشمول التأميني وتوفير حماية فعّالة للفئات الأكثر احتياجًا. وشملت أبرز التعديلات رفع الحد الأقصى لسن التأمين من 60 إلى 65 عامًا، مع إتاحة إمكانية التأمين على من تجاوز هذا السن وفقًا لما يتم الاتفاق عليه بين شركة التأمين وجهة التمويل. وبموجب العقد، يتم

التأمين على العملاء الحاصلين على تمويل للمشروعات متناهية الصغر ضد مخاطر الوفاة والعجز الكلي المستديم، على أن تبدأ التغطية من التاريخ المحدد بالبيانات المقدمة لشركة التأمين وتنتهي بانتهاء مدة التمويل.

- **الرقابة المالية تقر تطوير شامل لقواعد قيد وشطب الأوراق المالية.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (26) لسنة 2026، بشأن تعديلات جديدة لقواعد قيد وشطب الأوراق المالية، حيث تضمن القرار حزمة من المعالجات التنظيمية المتكاملة التي تستهدف سد ثغرات طالما أثرت على ثقة المستثمرين، إذ نص على تيسيرات لقيد الشركات حديثة التأسيس، مع ضوابط أكثر اتزانًا لاحتفاظ المساهمين الرئيسيين بأسهمهم، بجانب ضمانة لحماية أصول الشركات وتطبيق التصويت التراكمي وإنشاء سجل إلكتروني للأشخاص الداخليين كأدوات حوكمة حديثة تعزز الشفافية وتحد من تركز النفوذ.
- **الرقابة المالية تُلزم شركات التمويل الاستهلاكي بالتأمين على عملائها ضد مخاطر الوفاة والعجز الكلي المستديم.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (28) لسنة 2026، بشأن إلزام الشركات العاملة بنشاط التمويل الاستهلاكي بتوفير تغطية تأمينية لعملائها الحاصلين على تمويل حتى سن 65 عامًا ضد مخاطر الوفاة لأي سبب والعجز الكلي المستديم، على أن يكون مبلغ التأمين مساويًا لرصيد التمويل المستحق على العميل. كما أجاز القرار إمكانية التأمين على العملاء ممن تجاوزوا هذا السن وفقًا للاتفاق بين شركة التأمين وشركة التمويل. وألزم القرار شركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال باستخدام نموذج العقد الموحد لتغطية عملاء شركات التمويل الاستهلاكي، مع إعفاء هذه العقود من مقابل الخدمات المقرر، ومنح شركات التأمين وشركات التمويل مهلة 6 أشهر لتوفيق الأوضاع.
- **الرقابة المالية تُلزم شركات الأنشطة المالية غير المصرفية بإبرام وثيقة تأمين مسؤولية مهنية لمجالس الإدارات والمديرين التنفيذيين.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (28) لسنة 2026، بشأن إلزام الشركات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، والتي يتجاوز رأسمالها المصدر والمدفوع 50 مليون جنيه، بإبرام وثيقة تأمين سنوية لتغطية مخاطر المسؤولية المهنية لمجالس إداراتها والمديرين التنفيذيين، وذلك كأحد الشروط الأساسية لاستمرار الترخيص بمزاولة النشاط.

- **الرقابة المالية تُلزم الخبراء الاكتواريين بموافاة الهيئة بالتقارير الصادرة عنهم.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (29) لسنة 2026، بشأن التزام الخبراء الاكتواريين بموافاة الهيئة بالتقارير التي تصدر عنهم في إطار أعمالهم المرتبطة بالجهات الخاضعة لإشرافها. حيث ألزم القرار الخبراء الاكتواريين بموافاة الهيئة بنسخة كاملة من التقارير التي يقومون بإعدادها أو تقييمها لصالح شركات قطاع التأمين، وكذلك في حال قيامهم بمراجعة التقارير الصادرة عن خبراء آخرين(Peer Review) ، ونص القرار على أن يتم تسليم تلك التقارير خلال 15 يومًا من تاريخ إعداد التقرير وتسليمه للجهة المعنية، وذلك عبر البريد الإلكتروني الذي تخصصه الهيئة لهذا الغرض.
- **الرقابة المالية تُلزم شركات الأنشطة المالية غير المصرفية بالإفصاح عن انبعاثاتها الكربونية وتعويضها.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (36) لسنة 2026، بشأن إلزام الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية بالإفصاح عن انبعاثاتها الكربونية وتعويض جزء منها، كما نص القرار على إلزام الشركات التي يزيد رأس مالها المصدر أو صافي حقوق ملكيتها على 100 مليون جنيه مصري بإعداد تقرير البصمة الكربونية السنوي ويشمل البيانات الخاصة بحجم الانبعاثات الناتجة عن ممارسة الشركة للأنشطة، وفق نطاقي القياس Scope 1 وScope 2.
- **الرقابة المالية ترفع كفاءة وضوابط الترخيص لنشاط الوساطة في العقود الآجلة.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (7) لسنة 2026، بشأن متطلبات وشروط الترخيص بمزاولة نشاط الوساطة في العقود الآجلة، حيث ألزم القرار الشركات الراغبة في الحصول على الترخيص بألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع نقدًا عن 50 مليون جنيه أو ما يعادله بالعملات الأجنبية، مع الالتزام بضوابط هيكل الملكية ونسب المساهمين وفق القواعد المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية وتحديدًا أحكام القرار رقم 177 لسنة 2024.
- **الرقابة المالية تُصدر قواعد وإجراءات إنشاء الأجهزة المعاونة لقطاع التأمين.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (49) لسنة 2026، بشأن قواعد وإجراءات إنشاء الأجهزة المعاونة لقطاع التأمين، وتنظيم تسجيلها والإشراف والرقابة عليها، وحدد القرار المستندات الواجب تقديمها عند إنشاء جهاز معاون، وتشمل محضر الجمعية العمومية، بيان الأغراض، خطة العمل، دراسة جدوى اقتصادية لمدة خمس سنوات، الهيكل التنظيمي المقترح، بيانات مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، والموارد المالية المتوقعة. وألزم القرار الأجهزة المعاونة بعدم مزاولة أي نشاط تأميني أو إعادة تأمين أو أي أنشطة مرتبطة بهما، مع قصر نشاطها على الغرض المنشأ من أجله، وإخطار الهيئة بأي تعديلات على بياناتها أو نظامها الأساسي، إضافةً إلى إمساك سجل إلكتروني أو ورقي بالأنشطة والخدمات المقدمة.

- **الرقابة المالية توافق لـ 6 شركات على التأسيس والترخيص لمزاولة أنشطة خاضعة لإشراف الهيئة.**
- وافقت لجنة تأسيس وترخيص الشركات الخاضعة لإشراف الهيئة العامة للرقابة المالية وفروعها، على تأسيس وترخيص لـ 6 جهات لمزاولة أنشطة خاضعة لإشراف الهيئة، وهي الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقا مالية أو في زيارة رؤوس أموالها، والوساطة في التأمين، والتعامل والوساطة والسمسرة في السندات، والترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية. كما وافقت اللجنة على الترخيص لشركة ثراء لمزاولة نشاط الوساطة في التأمين، ووافقت اللجنة على الترخيص لشركة بلتون لتداول الأوراق المالية لمزاولة نشاط التعامل والوساطة والسمسرة في السندات، بالإضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة على الترخيص لبنك الإمارات دبي الوطني لمزاولة نشاط ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية.
- **الرقابة المالية تُلزم شركات التخصيم بالاستعلام عن الفواتير قبل منح التمويل عبر المنظومة الالكترونية الموحدة.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (51) لسنة 2026، حيث ألزمت الهيئة شركات التخصيم بالاستعلام عن الفواتير محل التخصيم من خلال المنظومة الإلكترونية المحددة من قبل الهيئة، وذلك في إطار تعزيز كفاءة سوق الأنشطة المالية غير المصرفية، ورفع مستويات الحوكمة والشفافية، والحد من مخاطر ازدواج التمويل. وكانت الهيئة قد أطلقت نظامًا رقميًا لنشاط التخصيم عبر بوابتها الإلكترونية بالشراكة مع شركة إي فاينانس. ويتيح النظام في مرحلته الأولى لشركات التخصيم الاستعلام إلكترونيًا عن الفواتير والتحقق مما إذا كانت ممولة مسبقًا، من خلال الربط مع الجهات ذات الصلة، وفي مقدمتها وزارة المالية ومصلحة الضرائب.
- **الرقابة المالية توافق لـ 3 شركات على الترخيص بمزاولة نشاط الوساطة في العقود الآجلة.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (7) لسنة 2026، الذي حدد الضوابط المالية والفنية والإدارية التي تكفل مزاولة نشاط الوساطة في العقود الآجلة، وفق أعلى معايير الحوكمة والانضباط المؤسسي. حيث وافقت لجنة تأسيس وترخيص الشركات الخاضعة لإشراف الهيئة العامة للرقابة المالية وفروعها، على الترخيص لـ 3 شركات بمزاولة نشاط الوساطة في العقود الآجلة المشتقة من الأوراق والأدوات المالية المقيدة بإحدى بورصات العقود الآجلة.

- **الرقابة المالية تصدر ضوابط لقيد ونقل وغلق فروع شركات التمويل غير المصرفي.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (44) لسنة 2026، وتضمن القرار تحديدًا واضحًا لأنواع الفروع، حيث شمل فروع التمويل التي تباشر كامل أوجه النشاط، وفروع التسويق التي يقتصر دورها على الترويج وجمع المستندات دون منح تمويل أو تحصيل، بالإضافة إلى الفروع المتنقلة من خلال وحدات قابلة للحركة، والفروع الموسمية المرتبطة بفعاليات أو مواسم محددة، بما يحقق مرونة تشغيلية دون الإخلال بضوابط الحوكمة. كما ألزم القرار الشركات بوضع هيكل تنظيمي لشبكة فروعها يراعي التوزيع الجغرافي المعتمد، مع تحديد سياسات واضحة لاتخاذ القرار الائتماني، سواء من خلال لجان مركزية بالمركز الرئيسي، أو لجان إقليمية، أو لجان بالفروع، أو توزيع الصلاحيات وفقاً لشرائح التمويل والمنتجات ومستويات المخاطر المقبولة، بما يحقق التوازن بين الكفاءة والرقابة.
- **الرقابة المالية تطور ضوابط الترخيص واستمراره للوظائف الرئيسية بشركات التمويل غير المصرفي.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (45) لسنة 2026، بتطوير ضوابط الترخيص واستمراره للوظائف الرئيسية بالشركات المرخص لها بمزاولة أنشطة التمويل غير المصرفي و تسري أحكام القرار على جميع الشركات العاملة في مجال أنشطة التمويل غير المصرفي، كما تم تحديد 14 وظيفة يجب أن يتضمنها الهيكل الوظيفي لأغلب الشركات طبقاً لنشاط الشركة، وهي العضو المنتدب ومدير المراجعة الداخلية ومدير المخاطر والمراقب الداخلي (مسؤول الالتزام) والمدير المالي ومدير الائتمان ومسئول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومسؤول مخاطر ائتمان مناطق إقليمية ومسؤول إئتمان مناطق إقليمية ومدير العمليات ومدير فرع التمويل ومسؤول الموارد البشرية ومسؤول الإدارة القانونية (بنشاط التمويل العقاري) ومسئول نظم المعلومات.
- **الرقابة المالية توافق على تأسيس أول شركة صندوق استثمار ملكية خاصة متخصص بالقطاع الزراعي.**
- وافقت لجنة تأسيس وترخيص الشركات الخاضعة لإشراف الهيئة العامة للرقابة المالية، على تأسيس شركة صندوق استثمار "مجموعة الأهلي جرين الزراعي"، ليصبح بذلك أول صندوق استثمار ملكية خاصة متخصص في الاستثمار بالقطاع الزراعي في السوق المصرية، كما يجوز له أيضاً ممارسة نشاط رأس المال المُخاطر. يأتي هذا القرار في إطار جهود الهيئة المستمرة لتوسيع قاعدة صناديق الاستثمار، بما يسهم في توجيه مزيد

من الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية الحيوية، وعلى رأسها القطاع الزراعي، الذي يمثل أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني ودعم الأمن الغذائي.

- **الرقابة المالية تُقر ضوابط اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع لتعزيز سيولة البورصة.**
- أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قرار تنظيمي لمزاولة عمليات اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع (الشورت سيلينج)، لتعزيز كفاءة السوق ورفع مستويات السيولة والعمق، بما يدعم استقرار التعاملات ويحافظ على حقوق المتعاملين، وتعتمد الآلية الجديدة على: أولًا: نظام إقراض مركزي، ثانيًا: اشتراطات رئيسية لشركات السمسرة، ثالثًا: سقف التركز والحدود التنظيمية، رابعًا: الرقابة اليومية وآليات الـ Margin Call، خامسًا: الحقوق المالية وحالات الإنهاء الوجوبي.
- **ثالث شركة تنضم للمختبر التنظيمي ... الرقابة المالية توافق مبدئيًا على انضمام "لومين سوفت" إلى مختبرها لتطبيقات التكنولوجيا المالية"FRA Sandbox ".**
- منحت الهيئة شركة لومين سوفت موافقة مبدئية للانضمام إلى المختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية (FRA Sandbox)، لتصبح ثالث شركة تحصل على هذه الموافقة منذ إطلاق المختبر. وتتخصص شركة لومين سوفت في تطوير حلول الهوية الرقمية والتحقق الإلكتروني والعقود الرقمية، حيث تقدمت بمشروع للتحقق من هوية غير المصريين باستخدام جواز السفر الإلكتروني e-Passport وذلك عبر تقنية الاتصال قريب المدى (NFC)، بما يتيح إنشاء مسار رقمي متكامل للتحقق من الهوية باستخدام الأجهزة المحمولة.
- **الرقابة المالية تَمُد مدة تقديم القوائم المالية السنوية للشركات المقيدة بالبورصة حتى نهاية أبريل المقبل.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (65) لسنة 2026، بشأن مد مهلة تقديم القوائم المالية السنوية للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية والجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة. وسمح القرار للشركات المقيد لها أوراق مالية بجداول البورصة المصرية والجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة بتقديم القوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 لتصبح حتى 30 أبريل 2026 بدلاً من 31 مارس 2026. كما تضمن القرار مد آخر مرتبط بالقوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2025 للشركات المقيد لها أوراق مالية بجداول البورصة المصرية والجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة لتصبح في 31 مايو 2026 بدلاً من 15 مايو 2026.

- **مصر تفوز برئاسة لجنة الأسواق النامية والناشئة ومنصب نائب رئيس المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO).**
- فازت مصر، ممثلة في الدكتور إسلام عزام، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة لجنة الأسواق النامية والناشئة (Growth and Emerging Markets Committee – GEMC) التابعة للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال(IOSCO) ، وذلك خلال الفترة من 2026 إلى 2028، بما يرسخ المكانة الدولية المرموقة التي تتمتع بها الهيئة، ويؤكد دورها المحوري في دعم كفاءة وتنافسية أسواق رأس المال بالدول الأعضاء.
- **اعتماد قرارات لجنة التأسيس بمنح تراخيص لـ 10 شركات في الأنشطة المالية غير المصرفية.**
- حيث تم منح الموافقة لعدد 10 شركات عاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية على مزاولة عدد من الأنشطة الخاضعة لإشراف الهيئة. وأصدرت اللجنة موافقتها على الترخيص لشركة «أو جي كابيتال للاستثمارات ذات غرض الاستحواذ» بمزاولة نشاط رأس المال المخاطر، بغرض الاستحواذ على حصص ملكية في شركات أو كيانات، كما شملت الموافقات الترخيص لكلٍ من شركة «سواري فيتشرز» لتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، وشركة «أكيومن القابضة للاستثمارات المالية» بمزاولة نشاط صناديق الاستثمار بنفسها أو بالاشتراك مع غيرها، كما وافقت اللجنة على منح شركة «حالًا للوساطة في الأوراق المالية» ترخيص تلقي الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار، ووافقت على منح شركة «ويلزي المالية القابضة» ترخيص مزاولة نشاط أمناء الحفظ. وحصلت شركة «بلتون لتداول الأوراق المالية» على موافقة اللجنة لمزاولة نشاط الوساطة في العقود الآجلة، بعد إضافته إلى أغراض الشركة، وفي سياق متصل، حصلت شركة «سمارت كير للخدمات الطبية» على ترخيص مؤقت لمزاولة نشاط إدارة برامج الرعاية الطبية، كما حصلت شركتا «ريادة لوساطة التأمين» و«إي جارديانز للوساطة التأمينية» على موافقة الهيئة للقيد بسجل وسطاء التأمين كشخصين اعتباريين.\
- **رئيس هيئة الرقابة المالية يُطلق سلسلة لقاءات مع ممثلي الأنشطة المالية غير المصرفية ويبدأها باجتماع موسع مع اتحاد شركات التأمين.**
- في إطار توجه الهيئة العامة للرقابة المالية نحو إحداث نقلة نوعية في أداء الأسواق المالية غير المصرفية وتعزيز نموها، أطلق د. إسلام عزام–رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية–أولى حلقات سلسلة لقاءات موسعة مع مختلف أطراف الأنشطة المالية غير المصرفية، بهدف دعم كفاءة الأسواق وتعزيز دورها في الاقتصاد

الوطنى، واستهلها بعقد لقاء موسع مع ممثلي شركات التأمين الاعضاء باتحاد شركات التأمين المصرية، وبحضور قيادات الهيئة.

- **الرقابة المالية تَمُد مدة عرض القوائم المالية السنوية لشركات ومجمعات التأمين على الجمعيات العمومية حتى يوم 15 مايو المقبل.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (82) لسنة 2026، بشأن مدّ مُدة عرض القوائم المالية السنوية للشركات التي تزاول نشاط التأمين ومجمعات التأمين على الجمعيات العمومية لمدة 15 يوما إضافية. وقد سمح القرار للشركات ومجمعات التأمين بعرض القوائم المالية السنوية على الجمعية العامة لكل منها عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والافصاحات المرفقة بها وتقرير مراقب الحسابات بشأنها مرفقاً به تقرير مجلس الإدارة لتكون في موعد غايته 2026/5/15 بدلاً من 2026/4/30.

إيضاح

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم المؤشرات عن نشاط سوق رأس المال، والتأمين، والتمويل العقارى، والتأجير التمويلى، والتخصيم والتمويل الإستهلاكي، والتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وسجل الضمانات المنقولة؛ بالإضافة إلى أهم أخبار الهيئة.

البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها فى تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت لآخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة المعروضة مما قد يؤدى إلى تغير بعض الأرقام وفقا لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبني رقم B137 بالحي المالي الكيلو 28

طريق مصر اسكندرية الصحراوي – الجيزة

تليفون: 35345350 فاكس: 35370037

بريد إلكترونى: research@fra.gov.eg الموقع الإلكترونى: www.fra.gov.eg